الفصل الثالث
أثر الميراث
على توزيع الثروة

المباحث:

المبحث الأول: التوزيع في الاقتصاد الرأسمالي

المبحث الثاني: رؤية عامة للتوزيع في الاقتصاد الإسلامي

المبحث الثالث: أثر الميراث الإسلامي على التوزيع

الفصل الثالث

أثر الميراث على توزيع الثروة

تمهيد:

يصل البحث إلى محطته الأخيرة، والتي بدأت في الفصل الأول، بالتعريف بالميراث، من أوجهه الشرعية، والفقهية، وما لها من آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية.

ثم توجه البحث في الفصل الثاني، نحو التعرف على الجانب الاقتصادي من الميراث، والذي انقسم إلى مرحلتين، مرحلة تناولت الميراث من جانبه الادخاري، للتعرف على تكوين هذه الادخارات؛ لتأخذ صوراً متعددة من التراكم الرأسمالي، مما جعل لهذه التراكمات في الاقتصاد الإسلامي، ما يميزها عن غيرها من النظم الاقتصادية الوضعية، واتساقها مع الضوابط الشرعية، والتي تؤسس لعملية التراكم الرأسمالي، في المنهج الادخاري الإسلامي.

ثم تم الانتقال إلى المرحلة الثانية، والتي تشكل الجانب الإنتاجي للثروة، للبحث عن الكيفية التي يتم بها توظيف هذه التراكمات الرأسمالية، في أوجه الاستثمار المختلفة، والتي تنتهج بدورها، المبادئ والقواعد الشرعية، التي أطَّر لها الإسلام، ونظم، وشرع، بحيث يضمن لهذه الممارسات الاستثمارية، وقبل أن تبدأ، ألا تخوض فيما ينهى عنه الشرع، وحتى تسير أثناء العملية الإنتاجية، وفق المنهج الإسلامي، فكان التوجيه الشرعي ملازماً لكل مراحل العملية الإنتاجية.

هذه المراحل كانت لأجل أن يتمكن هذا المنهج الاقتصادي، من جرِّ مسيرة التنمية؛ للسعي بها نحو إحداث تنمية حقيقية مستدامة، وتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، ولقد تم التعرض لبعض الممارسات والأنشطة الاستثمارية، التي تتوافق مع الشرع الإسلامي، في مجال التطبيق العملي، وما قابلها من وقائع تُقيِّم أداءها، انطلاقاً من دفع الفكر الإسلامي، للأخذ بكل ما يستحدث من أنشطة اقتصادية، مواكبة لتطورات العصر، طالما توافق مع الشرع، وفي إطار المنهج الإسلامي.

إن هـذه المراحـل قطعـت لتحقـق غايـة، وهـي إعمـار الثـروة، لمـضاعفتها وتنميتهـا، إلى الحـد الـذي تـتمكن مـن خلالـه أن تـؤدى ـ بكفـاءة ـ متطلبـات الأجيال القادمة، والعمل على رفاهة المجتمعات .

ولكن بعد تحقيق ما كان من تنمية اقتصادية، نتساءل:

وماذا بعد هذا النماء، فكيف يتم توزيع هذه الثروات والدخول في المجتمع؟

إذن فالتوزيع هو محور العمل التالي، والـذي يعمـل في إطـار اسـتمرارية التنميـة الاقتصادية، ومحاولة التوصل إلى تحقيق ارتفاع في الدخل الحقيقي، هذا التحليـل يـشير إلى بعدين، يرتبطان أساسًا بالميراث:

أولهما: فهم جوهر التوزيع إسلاميًا.

ثانيهما: الكيفية التي تُواصل بها الثروة مسيرتها؛ لتحقـق الغايـة الأسمـى، وهـي توزيع الثروة والدخول، هذان البعدان، هما الدليل في السير نحو تحليل هذا الفصل.

هذا، ومع كون الميراث الإسلامي يقوم في الأساس، علـى التوزيـع وفـق أحكـام الميراث الشرعية، وما يتحقق عنها من آثار اجتماعية واقتـصادية، فـإن النظـرة لتوزيـع الثروة لا تقف عند حدِّ التوزيع للأنصبة الشرعية، وإنما تنظر إلى أن هذا التوزيع، كـان نتاجاً لكيفية إدارة الإسلام للثروة اقتصاديًا، ومنها كيفية توزيع الثـروة والـدخول بـين أفراد المجتمع الإسلامي في الأساس، والتي تراكمت وشكلت الثروة التي تركها المورث، فالتوزيع الذي يخص الميراث، له جانبـان، جانـب تـوزيعي شـرعي تناولتـه الأحكـام، وجانب اقتصادي، يرتبط بتوزيع الثروة في المنهج الإسلامي.

ويُلقي التحليل اهتمامه، بالتوزيع في الدول النامية، والتي تشكل منطقتنـا العربيـة ومعظم دولنا الإسلامية الجزء الأكبر منها، وكذا باقي دول العـالم الثالـث، بينمـا كـان الاهتمام كـذلك، بتنـاول الفكـر الرأسمـالي الغربـي، لتـشابكه اقتـصاديًا، ومؤسـسيًا بالاقتصاد العالمي، وما له من هيمنة فكرية واقتصادية وسياسية، وتستقي منه النظريات الاقتصادية المطبقة في تلك الدول؛ ولهذا لم يلق البحـث بظلالـه علـى الاهتمـام كـثيراً بدراسة التوزيع في الفكر الاشتراكي؛ نظراً للبعد المـذهبي عـن الفكـر الإسـلامي، ولا تتأثر به معظم دول العالم من حيث مؤثراته الاقتصادية.

أما دراسة التوزيع في الاقتصاد الإسلامي، فهي ضرورة، من أجل الإحاطه بأسسه الفكرية، في مجال المنهج النظري، وفي المجال العملي، وهل يتسم بالشمولية، شأنه شـأن

المنهج الادخاري والاستثماري في الإسلام، مما يجعله مُتَّسقًا وصالحاً للتطبيق في كل المجتمعات الإنسانية في العالم؟

وتدور تحليلات البحث في هذا الفصل حول المحاور الآتية:

المبحث الأول: التوزيع في الاقتصاد الرأسمالي.

المبحث الثاني: رؤية كلية للتوزيع في الاقتصاد الإسلامي.

المبحث الثالث: أثر الميراث الإسلامي على التوزيع.

المبحث الأول

التوزيع في الاقتصاد الرأسمالي

المطلب الأول

تعريف التوزيع اقتصاديًّا

يعتبر التوزيع من عمليات النشاط الاقتصادي، التي ترتبط بالدخل القومي، والذي يتم توزيعه بين أصحاب عوامل الإنتاج، والتي تعكس بصورة أخرى، أثمان هذه العوامل الإنتاجية، التي تشكل في ذات الوقت دخول، يحصل عليها أصحاب العوامل الإنتاجية.

ويتجاذب الاقتصاديون تسمية نظرية التوزيع كأحد هذين المصطلحين:

مصطلح نظرية التوزيع The Theory of Distribution

مصطلح أثمان العوامل الإنتاجية The Theory of Factor Prices

وقد يبتعد الارتكاز في التحليل لنظرية التوزيع، المتخذ أثمان العوامل الإنتاجية، عن النظرة الإسلامية لعملية التوزيع، حيث تهتم نظرية الأثمان فقط بالعملية الفنية البحتة، فهي تهتم بالأثمان، بينما لا تشكل الأثمان الاهتمام الأول، أو الوحيد في نظرة الإسلام للتوزيع، حيث يعطي الاهتمام الأكبر للتوزيع الشخصي، بالإضافة إلى التوزيع الوظيفي، وبهذا فإن الاصطلاح الأقرب للإسلام بالنسبة للتوزيع، هو نظرية التوزيع.

ولكن هل يختلف الاهتمام بالتوزيع في النظرية الاقتصادية الوضعية، عن اهتمام الإسلام بالتوزيع؟

هنا نتوقف عند النقطة التي تلتقي عندها دراسات الاجتماع، والأخلاق، والدين، والاقتصاد، وهي النقطة التي يدور في نطاقها التوزيع الشخصي، حيث إن التوزيع الوظيفي، يدخل في نطاق التحليل الاقتصادي، فدرجة الاهتمام بالتوزيع بدأت بالاهتمام بالتوزيع الوظيفي في البداية، ثم ومع ظهور الأفكار التي تنتمي للفكر الجماعي، والأفكار التي وجدت لها موضعاً في الفكر الإنساني في بداية القرن العشرين، دفعت إلى الاهتمام بالتوزيع الشخصي الذي يهتم بالعدالة والمساواة في توزيع الدخل، فَدَخلَ التوزيع الشخصي مع التوزيع الوظيفي في نطاق نظرية التوزيع

في الفكر الرأسمالي، بعد أن كان يقوم على أساس أن التوزيع الشخصي لا يقع تحت نطاق التفكير الاقتصادي، فرمي البعد المذهبي بظلاله وصارت عملية إعادة التوزيع، هي إحدى الموضوعات التي أصبح لها حيزاً في الاقتصاد الوضعي، وموضوعنا عن الميراث يدخل في نطاق التوزيع الشخصي.

ويدعونا الحديث عن كل من التوزيع الوظيفي والتوزيع الشخصي إلى تعريفهما من حيث التفرقة الاقتصادية بينهما:

التوزيع الشخصي The Personal Distribution:

«يعبر عن الدخول الفعلية، التي يحصل عليها الأفراد في المجتمع في سنة معينة».

حيث يهتم بكل فرد في المجتمع، وما يحصل عليه من دخل حقيقي، من الدخل القومي، بغض النظر عن كون ذلك الفرد له وظيفة في النشاط الاقتصادي أم لا، وبذلك يقاس التفاوت بين الدخول، وأسباب ذلك، انطلاقاً من مبدأ العدالة والمساواة؛ ليبحث عن سبب غنى الغني، وفقر الفقير، فيصل بذلك إلى الاهتمام بفئات المجتمع، وما تتحصل عليه من نصيب من الدخل.

التوزيع الوظيفي The Functional Distribution:

«يعبر عن توزيع الدخل على عناصر الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية»[1].

فالتوزيع الوظيفي يتناول من الناحية الاقتصادية، تحليل الكيفية التي تتحدد بها عوائد عوامل الإنتاج، حيث يهتم بالعوامل التي تحدد الأجر، والسبب في اختلاف الأجور، كما يهتم بثمن استخدام الأرض (الريع) والعوامل المحددة له، ويهتم أيضًا بالعوامل التي تعمل على تحديد العائد على رأس المال (الفائدة).

ولا تخلو نظرية للتوزيع، من الاهتمام بالتوزيع بنوعيه، ولكن درجة الاهتمام بأحدهما تختلف من نظام اقتصادي إلى آخر، ومن الأخذ بفن اقتصادي معين، أو بظهور نزعات مذهبية تعمل على التأثير على درجة الاهتمام من الأخذ بأحد النوعين.

فالاقتصاديون في بداية النظام الرأسمالي، كانوا يتناولون التوزيع إجمالاً، إلى أن ظهر الفن الاقتصادي التحليلي الذي اتخذ شكل المعادلات الرياضية، مما حدا بهذا النظام الرأسمالي بالأخذ بالتوزيع الوظيفي والتركيز عليه، أما العامل المذهبي فقد رمي

(١) د/ رفعت العوضي، نظرية التوزيع في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص١٠-١٥، ٢٤٦.

بظلاله على النظرية الاقتصادية الرأسمالية برمتها، ومنها نظرية التوزيع، فقد طغى المذهب الفردي على هذا الاقتصاد، مما أهمل معه التوزيع الشخصي، إلى أن جاءت المدرسة الاقتصادية الحديثة، حيث اهتمت بالبعد الاجتماعي ولم تنكره، ومن ثمَّ تحولت النظرة الفردية في المدرسة الفردية، بسبب ظهور النظرة الجماعية الاشتراكية، حيث اصطدمت النزعة الفردية بظهور الفلسفة الجماعية، بظهور الفكر الاشتراكي، وتبنيه للتنظيمات الاجتماعية، مما حدا بكثير من التنظيمات الاجتماعية المعاصرة في كثير من الدول، باتباع هذا الفكر الجماعي، مما جعل الفلسفة الفردية لا تجد لها قبولاً الآن، فنحن هنا وبهذا التحول، أصبحنا أقرب ما يكون لدراسة التوزيع الشخصي في الاقتصاد الوضعي، ثم ومن بعده في الاقتصاد الإسلامي.

وسوف يتم تناول التوزيع الشخصي بالتحليل في النظام الرأسمالي، والذي يرتكز على ثلاث أسس فلسفية، تحمل في طياتها مسببات التفاوت، فكل منها يجعل ظاهرة التفاوت لا مفر منها في ظل هذا النظام، وتكون مسئولة عن حدوثه، حيث لن يتم تناول كل منها منفردة بالتحليل، بل ستتخلل طيات المناقشة وهي:

١ـ الملكية لعوامل الإنتاج.

٢ـ الحافز الفردي.

٣ـ تأثير السوق[١].

نبدأ بتساؤل:

هل استطاعت النظم الاقتصادية من خلال اهتمامها بالنمو والتنمية الاقتصادية، القضاء على أسباب التفاوت في الدخل، والفقر، وتحقيق المساواة، أو أن تجعل أغلبية المجتمع، يستفيد من التنمية؟ أو تحقق الرفاهية للمجتمعات الإنسانية؟

والإجابة نبحث عنها في الفكر الرأسمالي من خلال:

«١ـ التوزيع في الفكر الكلاسيكي:

كان التوزيع في نظر الاقتصاديين الكلاسيك في إنجلترا، في القرن الثامن عشر، يبني على المشروع الفردي الخاص، مما امتنع معه، التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، حيث كانوا يعتبرون أن الأثمان مسئولة عن تحقيق التوازن بين العرض والطلب، وهي بذلك تكون أثمان طبيعية؛ ولهذا فإن الدخول المترتبة على هذه الأثمان، تكون عادلة

(١) المرجع السابق، ص٢٤٧.

أو مناسبة، وهذه الأثمان تكون مسئولة من جهة أخرى، عن توجيه عوامل الإنتاج إلى الصناعات التي ترى المنشآت ضرورة تنميتها، مما انعدمت معه بصورة أخرى الحاجة إلى التخطيط من قبل الحكومة؛ لأنه في نظرهم يكون من المتوقع أن يعمل مالكوا وسائل الإنتاج، تحت دافع عملهم لمصالحهم الخاصة، على أن ذلك سوف يدفعهم آليًّا، إلى ما يحقق أفضل فائدة للاقتصاد، فلا حاجة إذن للتدخل الحكومي، وفي ظل هذه الأجواء الاقتصادية، لم يفرقوا بين التوزيع الشخصي، والتوزيع الوظيفي.

غير أن كلاً من التوزيع الشخصي، والتوزيع الوظيفي، هما وجهان للتوزيع حينما تكون فيه عوامل الإنتاج مملوكة ملكية خاصة، حيث يتلقي أفراد المجتمع الاقتصادي، دخلهم الخاص، مما يدفعه السوق مقابل استخدام وسائل الإنتاج التي يملكونها، ويستند بهذا تحديد التوزيع الشخصي في هذا النظام على عاملين هما:

ـ مدى ندرة العوامل الإنتاجية.

ـ نمط الملكية لهذه العوامل، حيث يتحدد الشكل السائد للملكية.

فبهذا يتم تحديد توزيع الدخل في كل مجتمع على أساس ملكية وسائل الإنتاج، وكنتيجة للعلاقات التي تنشأ بينهم، من خلال العملية الإنتاجية، والتي تضمن للفئات المالكة لوسائل الإنتاج، أن تحقق التوزيع لصالحهم، بينما لا تحصل الطبقة العاملة الكادحة، التي ساهمت في الإنتاج من التوزيع، إلا القليل.

فما مدى صحة هذه النظرة الاقتصادية؟

إن النقد لهذا النظام، الذي كان يعتقد تحقيقه في ظل اقتصاد المشروع الخاص، للعدل من جانب الدخل، جاء من جهة الاشتراكيين، الذين رأوا أنه بعيد عن المساواة، حيث كانت النقطة الفارقة لتحقيق المساواة، هي ضرورة ملكية وسائل الإنتاج للمجتمع كله، مُمثلاً في الدولة، بما يؤدى إلى تحقيق أكبر قدر من المساواة في توزيع الدخل الشخصي، ورتبوا على هذه الملكية الجماعية إلغاء الفائدة والريع تماماً.

ومن هنا كانت التفرقة بين التوزيع الشخصي والتوزيع الوظيفي، والتي بدأها الاشتراكيون، ففي ظل استحواز النظام الاشتراكي لملكية وسائل الإنتاج، تتغير العلاقة الإنتاجية والتوزيع، حيث يتم تطبيق مبدأ «من كل حسب قدراته، ولكل حسب عمله»، مما يوجد علاقة اقتصادية، بين العلاقات الإنتاجية والتوزيع تنعكس على ذلك المبدأ الذي يقول: «من كل حسب قدراته»، الذي يفترض التوحيد المباشر لقوة العمل،

مع وسائل الإنتاج، حتى تكون الأهداف من الإنتاج، هي تلبية حاجات الكادحين المادية والروحية المتزايدة، والتطوير الشامل للشخصية؛ وذلك من خلال العلاقات التعاونية المتبادلة، بين أفراد المجتمع، الذين افترض أنهم تحرروا من الاستغلال.

إذن يفسر هذا المبدأ، أن التوزيع يكون على حسب العمل، ويظهر كقانون اقتصادي للمجتمع الاشتراكي، في كيفية توزيع مكتسبات الإنتاج المادي والروحي، على كمية ونوعية العمل للطبقة العاملة، وهذا يعكس الارتباط المباشر، مع ضمان أجر متساو، لقاء العمل المتساوى»[1].

٢ـ التوزيع في الفكر الرأسمالي المعاصر:

عند تناول الحديث عن موضوع التوزيع، نجد أن له علاقة وثيقة ومتشابكة، مع النمو الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية، والرفاهة الاقتصادية.

هذا الحديث كان موضع اهتمامات الدول الغنية، والفقيرة، في بداية السبعينات من القرن الماضي، حيث كان النمو المتواصل، هو الهدف الاقتصادي للمجتمع، ففي الدول المتقدمة، كانت اهتمامات هذه الاقتصاديات نحو «نوعية الحياة» **Quality of Life**، الذي أخذ شكل، الاهتمام بالبيئة التي تأثرت بالنمو الصناعي، والذي صحبه تلوث الهواء والماء، واستنفاد للموارد الطبيعية، هذه التوجهات، كان منشؤها الآراء الاقتصادية الرأسمالية في بداية القرن التاسع عشر، حيث رأى كل من ديفيد ريكاردو، وتوماس مالتس، أنه لا يمكن استمرار المعدلات المرتفعة من النمو، دون أن تحدث كوارث اقتصادية واجتماعية.

أما في الدول الفقيرة، فكانت اهتماماتها الرئيسة منصبة على النمو في مواجهة توزيع الدخل، والذي يعتمد على التنمية، وما يتطلب من ارتفاع الناتج القومي الإجمالي وتحقيق معدل سريع للنمو، وتحقيق ذلك وحده لا يكون مسئولاً عن التوزيع، ولكن كانت التساؤلات حول: هل الذي سيقوم بهذا النمو العدد الأكبر من أفراد المجتمع؟ وهل سينال الأغنياء الحد الأوفر من عوائد النمو؟ وهل يزداد فقر الفقراء أكثر سوءاً مما تتعمق معه ظاهرة سوء توزيع الدخل؟

---

(١) د/ السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية، دار النهضة العربية، القاهرة، عام ١٩٩٣م، ص٥٩٩ – ٦٠٢.

أما إذا اتسع نطاق المشاركين في تحقيق النمو، فإنه ستتسع رقعة المنتفعين الذين ساهموا في تحقيقه بحيث تقسم ثمار النمو الاقتصادي عليهم، ولكن الواقع أثبت أن معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة تذهب للأغنياء، والقليل منها يذهب لمنفعة الفقراء[1].

وهذا يتطلب البحث عن الأسباب

فإذا كان النمو الاقتصادي يعبر عن ارتفاع الدخل والناتج القومي، وبذلك ارتفاع نصيب الفرد منهما، بينما التنمية الاقتصادية أشمل من مجرد معرفة مقدار الدخل الذي يتحصل عليه الفرد، بدون معرفة الدخل الحقيقي للفرد، فإن التنمية الاقتصادية إضافة إلى أنها تشمل النمو الاقتصادي، إلى جانب إحداث تغييرات أساسية في الهيكل الاقتصادي، تتمثل في ارتفاع نصيب إسهام القطاع الصناعي في الناتج القومي، والتوجه نحو التحضر **Urbanization**، مع مشاركة المواطنين من أبناء الدولة نفسها في العملية التي يترتب عليها إحداث هذه التغيرات[2].

ولا يمكن إنكار أن معظم الدول النامية رغم معوقات التنمية، إلا أنها قد سجلت إلى حد ما مؤشرات من النمو والتطور، ولكن نتوقف هنا لنتساءل:

هل يؤدى النمو والتنمية إلى تحسين الظروف المعيشية بمرور الوقت، وإلى أى مدى في حال تحققه، وبأية وسائل؟

والتساؤل بصورة أخرى:

إذا لم تعمل التنمية على تحقيق مستويات من الرفاهية بمعدلات أفضل، أو إذا تحققت بمعدل متباطئ، فما هي أنواع التغيير لأنماط التنمية التي يمكن أن تحقق مستويات أعلى من الرفاهية؟

إن ضرورة الاعتماد على النمو والتنمية معاً من الأهمية بمكان في تحقيق نتائج تعمل على تحقيق الظروف اللازمة لتحسين الرفاهية المادية، لأكبر عدد من الناس، ففي حالة تحقق النمو فقط، فإن هذا سيعود على بعض الناس، بأن يحصلوا على الدخل والأصول من الآخرين، بمعنى ضرورة وجود نوع من إعادة توزيع الدخل، في

(١) ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب د/ محمود حسن حسنى، د/ محمد حامد محمود، دار المريخ، الرياض، ٢٠٠٩م، ص١٩٧، ١٩٨.

(٢) مالكولم جبلز، مايكل رومر، تعريب د/ طه عبد الله منصور، د/ عبد العظيم مصطفي، اقتصاديات التنمية، دار المريخ، الرياض، ٢٠٠٩م، ص١٣٠.

الدول الفقيرة، هذا في حالة ما إذا قام عدد قليل من الأغنياء بهذا، وهذا احتمال محدود للغاية، فلا ينال العدد الأكبر من الناس، من ثمار النمو، وعلى النحو الآخر، فإن النمو الاقتصادي يكون في صالح البعض؛ لينالوا أكبر قدر من تلك الثمار.

فما هي الأسباب التي تفترض عدم ارتفاع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، حتى تتحقق دخولاً أعلى لجميع المواطنين أو غالبيتهم؟

السبب الأول:

في كثير من الأحيان، لا تشجع الحكومات التنمية الاقتصادية، من أجل تحسين رفاهية مواطنيها، وإنما لأجل تحقيق القوة والمجد لحكامها، ففي مصر القديمة مثلاً، استثمرت معظم الثروة في تشييد الأهرامات، وحديثاً ففي الدول الأقل تقدماً (النامية) تقوم الحكومات بشراء نظم للصواريخ، ويعملون على إنشاء وتطوير نظام للقنابل الذرية، أو يشيدون المباني الفاخرة الضخمة، بحيث توجه مكاسب النمو إلى حد كبير، إلى مثل تلك المشروعات عالية التكاليف، والتي لا تعود بالفائدة المباشرة على معظم المواطنين.

السبب الثاني:

القيام بالاستثمار الكثيف للموارد لمزيد من النمو، على حساب تأجيل تحقيق دخول من الأنشطة الاستهلاكية، والتوسع في الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية، حيث يستمر هذا التوجه لفترات طويلة، مما يؤدى إلى تقليص مستويات الاستهلاك، والتي قد تؤدى إلى التضور جوعاً، وذلك من أجل تحقيق نمواً أسرع، حدث هذا في التجميع السوفيتي في الثلاثينات، لما اتبعته النظم الاشتراكية المتطرفة، والتي تتبع النظام الشمولي.

السبب الثالث:

أنه قد يتزايد الدخل والاستهلاك فعلاً، ولكن ما يحدث أن جميع أو معظم الثمار يجنيها الأغنياء أصلاً، وليس الطبقة الفقيرة، وتدور الدائرة المفرغة، حيث يزيد الأغنياء غنى ويزداد الفقراء فقراً[1].

وهنا نتساءل: من المستفيد من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية؟

(١) المرجع السابق، ص١٣٠، ١٣١.

هذا التساؤل ليس جديداً، ففي انجلترا في العصر الفيكتوري، كانت الزيادة في التفاوت في الدخل والثروة ملموسة على نطاق وساع، مما آثار انتقاد كارل ماركس، وكان رد البعض على هذه الانتقادات أنها جزء ضروري من عملية التغيير التي ستعم فائدتها في النهاية، لتشمل جميع طبقات المجتمع، ورغم اجتهاد بعض الاقتصاديين القلائل في القرن التاسع عشر، فإنه لم يتم التعرف على وجه الدقة أبعاد التفاوت والفقر في ذلك الحين.

غير أن الدول الرأسمالية الصناعية، قامت بإصلاحات في أوائل القرن العشرين والقيام بعمل إجراءات تنفيذية منها: تشريعات مناهضة للاحتكارات، والضرائب التصاعدية، والتأمين ضد البطالة، والتأمينات الاجتماعية.

وبعد عام ١٩٣٠م ظهر على الأفق الاقتصادي الرأسمالي، استقرار للسياسات المالية والنقدية، ساعد على مواجهة التفاوت الصارخ، وضمان حد أدنى من مستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع، مما فند انتقادات كارل ماركس، الذي تنبأ بحدوث تدهور مستمر في التفاوت، والذي حدث أن وصل العمال في الدول الرأسمالية الغنية، إلى مرحلة من استهلاك الوفرة، بحيث استفادوا من جنى ثمار التنمية الاقتصادية.

هذا هو الوجه الأول من سكان العالم المتقدم، فماذا كان وجه العالم الآخر في الدول النامية، في كل من آسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية، فما زالوا في فقر بالقياس بمستوى المواطن العادى في الدول الغربية الغنية، أو حتى لمستوى العامل في الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية، والتي أخذت بالتصنيع، وعملت على رفع الناتج القومي الإجمالي.

ولا يزال التساؤل مستمرًا: هل من أمل في الوصول إلى الرفاهية الاقتصادية للفرد؟

لم يتوقف السعى في السنوات الأخيرة نحو الاهتمام بمشاكل التفاوت والفقر في الدول الأقل تقدماً، ولكن الاهتمام مؤخراً، اختلف النقاش فيه على النحو الذي كان يدور بخصوص الدول الصناعية منذ قرن أو أكثر، يقول المهتمون بمشاكل التفاوت والفقر: إنه ليس هناك دولة يتساوى من فيها في الفقر، والدول ذات الدخل المنخفض جدًّا، قد تبذل الجهود إلى اقتسام الفقر فيها، في المقابل فإنه يتحقق فيها النمو الاقتصادي، فالتفاوت ينشأ نتيجة لتزايد دخل الأفراد بمعدلات مختلفة، هذا المؤشر لنمو الدخل، كاد يقلل الاهتمام بالتنمية الاقتصادية في الفترة من ١٩٥٠ – ١٩٦٥م

وذلك لعدم توافر إحصاءات عن توزيع الدخل في الدول النامية، خاصة وأن نصيب الفرد من الدخل القومي كان يتزايد، ولكن في نهاية الستينيات كانت تملك الهند قدرًا كاف من البيانات عن توزيع الدخل، وكذلك في دول أخرى يمكن الاستناد إليها، مما دعا إلى محاولة التعرف على ما إذا كانت ثمار التنمية تصل الفقراء في الهند أم لا، هذه البيانات أثارت صدمة كبيرة، حيث كشفت أن التفاوت في توزيع الدخل لم يكن فقط أعلى بصفة عامة بين الدول الفقيرة، عنها في الدول الغنية، ولكنه كشف أيضا هذه النتائج:

١ـ أن التفاوت يتزايد بوضوح في كثير من الدول النامية.

٢ـ أن غالبية المجتمع في بعض الدول لا تستفيد بالمرة من التنمية.

٣ـ توصل بعض كتاب الاقتصاد إلى أن الفقراء صاروا أسوأ مما كانوا، وكان ذلك واضحاً في دول كبيرة مثل الهند وبنجلاديش.

ومن هنا ظهرت ضرورة وجود مقاييس لتوزيع الدخل، لقياس تأثير التنمية على الرفاهية الاقتصادية، وذلك عن طريق التوزيع الوظيفي، والتوزيع الشخصي، ويُعد التوزيع الشخصي، وهو المستخدم على نطاق شاسع، كمقياس للرفاهية، فإذا ما كان التوزيع الشخصي، يُشير إلى توزيع الدخل بأشكاله وأنواعه المختلفة بين الأفراد والعائلات والذي يتحدد عن طريق نظم ملكية عناصر الإنتاج، والدور الذي يؤديه كل عنصر في العملية الإنتاجية، فمن هنا كانت أهميته تعكس مستويات الرفاهية، مثال على ذلك، إذا كانت ملكية الأراضي، وملكية رأس المال موزعة على عدد قليل من أفراد المجتمع، فإن العمل على زيادة عوائد تلك العناصر، سوف يؤدى إلى سوء توزيع الدخل، أما إذا ارتفع أجر العامل غير الماهر، باعتبار أن عنصر العمل يشكل المورد الأكثر انتشاراً، بين الأنشطة الإنتاجية، فإن ذلك سوف يؤدى إلى عدالة توزيع الدخل[1].

ومما تجب الإشارة إليه، أن طريقة حصول الأفراد على الدخل ليست هي المعيار، إذ إن مصدر الدخل إذا جاء من التوظف، أو من مصادر أخرى مثل الحصول على

(١) مالكولم جبلز، مايكل رومر، مرجع سابق، ص١٢٩-١٣٤، تعريب د/ طه عبد الله منصور، د/ عبد العظيم مصطفي، اقتصاديات التنمية، دار المريخ، الرياض، ٢٠٠٩م.

فائدة، أو ريع، أو إرث، لا يرتبط كذلك بالمكان الذي تحقق فيه الدخل، ريف أو حضر، أو جاء من نشاط زراعي، أو صناعي، أو تجاري، أو خدمي[1].

هذا مع اعتبار أن الاعتماد على معدل نمو الناتج القومي الإجمالي، كمؤشر رئيس للتنمية والرفاهية الاقتصادية، لا يكون صحيحاً، حيث إن الأرقام الخاصة بمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي، لا تعطي مؤشراً لكيفية توزيع الدخل القومي، ومن الذي يستفيد أكثر من نمو الإنتاج، بل إن الارتفاع في المستوى المطلق ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي إنما يعمل على تمويه الحقيقة، والتي لا تدل على أن الفقراء ليسوا في مستوى معيشي أفضل من ذي قبل، ويكون بذلك مؤشراً مضللاً لتحسين الرفاهية.

ولهذا فإنه يتم التوجه لأسلوب المفاضلة بين النمو الاقتصادي السريع، أو تحقيق مساواة أكثر في توزيع الدخل، يكون أفضل من المفاضلة بين معدلات نمو الدخل، وبين المجموعات الدخلية المختلفة؛ لأن ذلك قد يشير إلى حقيقة، أنه مع انخفاض معدل نمو الناتج القومي الإجمالي، فقد تحدث معه معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية، وتحقيق مستوى أحسن من الرفاهة[2].

وهذا هو موضوع المطلب الثاني.

(١) ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص٢٠٠.
(٢) المرجع السابق، ص٢٤٢.

المطلب الثاني

التوزيع في إطار النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

أولاً: قياس التوزيع الشخصي للدخل:

يعد نجاح النظام الاقتصادي، في توزيع الدخل على المشاركين في هذا النظام، أحد معايير تقييم الأداء الاقتصادي؛ ولهذا يواجه النظام بعدة تساؤلات منها:

ـ ما هي العلاقة بين كفاءة النظام الاقتصادي وبين توزيعه للدخل؟

ـ إلى أية درجة يمكن تقليل التفاوت في توزيع الدخل سواء في نظام رأسمالي أو اشتراكي، مع وجود عوائق تحد من الجهود المبذولة؟

ـ ما مدى توافر المدخلات من رأس المال والمغامرة؟

وقد تبدو الإجابة في أحد هذه الافتراضات:

هل يتم فرض ضرائب تصاعدية جدًّا في نظام رأسمالي؟ أو إصدار قرارات حكومية تعمل على المساواة في الأجور، كما في النظام الاشتراكي والتي تحد من الحوافز الشخصية؟

هنا يتوقف النظام ليفاضل بين تحقيق الأهداف، حتى وإن تناقضت مع الأخذ بأحد هذه الخيارات، وهل من الممكن تحقيق أهداف اجتماعية، مثل القضاء على الفقر، دون إعاقة الكفاءة؟ ويحتاج النظام الاقتصادي قبل تقييم أداؤه الاقتصادي، فيما يخص التوزيع، أن يقيس توزيع الدخل فنيًّا، فهل هذا القياس تتوافر لديه الوسائل، حتى يجيب على التساؤل: ما هي مكونات التوزيع الجيد؟ خاصة أنه يصعب الحكم على الفئات المتوسطة للدخل، ولا توجد هذه الصعوبة في التوزيع السيء للدخل، إذا ما حصل ١٪ من السكان على ٩٥٪ من مجموع الدخل.

فكيف الوصول إلى معرفة التوزيع العادل للدخل؟ الأمر الذي يستند إلى العدالة، والتي يشوب مفهومها الاختلافات النسبية وتفسيرها من حالة إلى أخرى، مما يجعل عمل الدولة في التوزيع على أساس العدالة، مشكلة يثار حولها جدل مستمر في المجتمعات الرأسمالية؛ نظراً لاختلاف معايير العدل، فإذا كان أحد معايير العدل، تقر بأن العدل في تحديد مكافأة، نتيجة المساهمة في عملية الإنتاج، حيث يتحدد الدخل الشخصي، على أساس رأس المال العيني والبشري، الذي يملكه الفرد، والذي تحدد

أسعاره، أسواق الموارد، والتي تعكس الفوارق الدخلية بين خدمات العمل، أو مدى الإنفاق الرأسمالي، ومدى توافره، وما يتعلق من دراسات أخرى حول إمكانية، تعديل توزيع السوق للدخل، عن طريق نظام الضرائب وتوفير الخدمات الاجتماعية؟

وفنياً يقاس التوزيع الشخصي للدخل بمنحنى لورنز **Loranz Curve**، أو منحنى جيني **Gini Coefficient**، والذي يقيس عدم العدالة في توزيع الدخل والذي يوضحه الشكل التالي[1]:

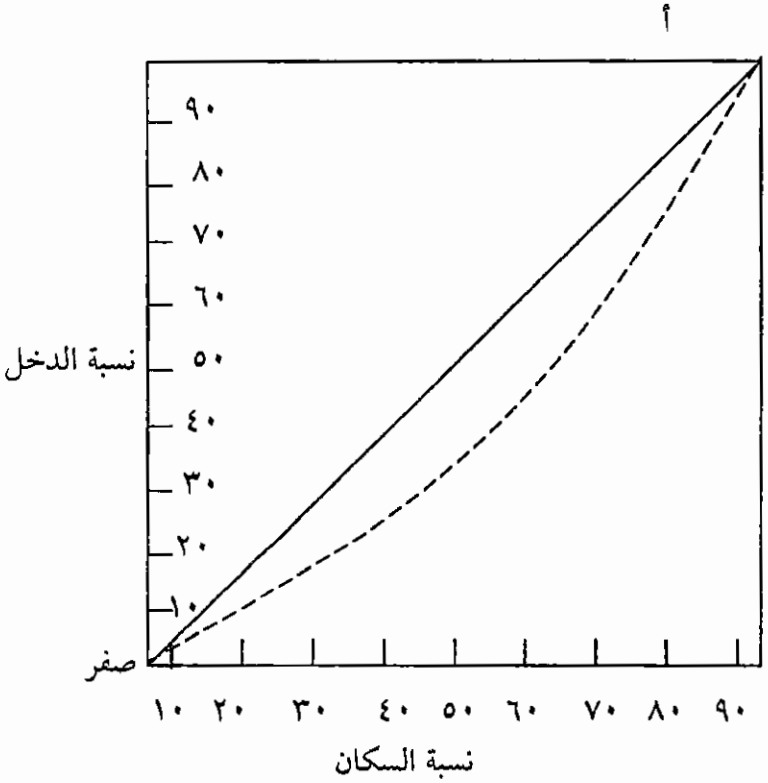

تقاس نسبة السكان على المحور الأفقي ونسبة الدخل على المحور الرأسي، وتكون العدالة الكاملة على سبيل المثال عندما يصل ١٠٪ من السكان ١٠٪ من مجموع الدخل، ويمكن إيضاح ذلك بالخط ٤٥ درجة بين نقطة (صفر – أ) ويمكن الإشارة لعدم العدالة بالخط المتقطع، وكلما ابتعد الخط المتقطع عن خط ٤٥ درجة، كلما كان

(١) بول جريجوري، روبرت ستيوارت، تعريب د/ طه عبد الله منصور، النظم الاقتصادية المقارنة، دار المريخ، الرياض، ١٩٩٤م، ص٦٨، ٦٩.

التوزيع أقل عدالة، وفي الشكل على سبيل المثال فإن أفقر ٢٠٪ من السكان يحصلون على ١٠٪ من الدخل، والمقياس الشامل والمعروف بمعامل جيني يستخدم عادة لقياس سوء توزيع الدخل، ومعامل جيني هو المنطقة بين خط ٤٥ درجة والمنحني المتقطع الذي يقسم المنطقة الواقعة إلى يمين خط ٤٥ درجة[١].

ويري جيري ـ س ـ فيليدز في كتابه «الفقر وعدم المساواة والتنمية» أن منحنى لورنز يمكن أن يستخدم لتحليل ثلاث حالات محدودة للتنمية الثنائية، والتي عرضها أرثر لويس في نموذجه، والذي ميز بين ثلاثة أساليب مميزة للتنمية:

١ـ اتساع نمو القطاع الحديث:

حيث يمكن إحداث نمو في اقتصاد ذو قطاعين، وذلك بتوسيع القطاع الحديث، مع الحفاظ على مستوى الأجور ثابت في كلا القطاعين، وهذا النموذج للنمو لأرثر لويس، يتوافق مع اقتصاد الدول الغربية المتقدمة، وبدرجة اقل في بعض الدول مثل اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان.

٢ـ إثراء نمو القطاع الحديث:

يقتصر النمو على عدد ثابت من الأفراد في القطاع الحديث، والذين يقومون بالنمو، مع ثبات عدد العمال والأجور في القطاع التقليدي، وهذا ما حدث في كثير من دول أمريكا اللاتينية، وإفريقيا.

٣ـ القطاع التقليدي:

حيث يثري النمو وتقسم منافعه بالعدل بين عمال القطاع التقليدي، مع حدوث نمو قليل أو منعدم في القطاع الحديث، وهذا ما حدث في الصين، وعدد قليل من الدول الاشتراكية[٢].

وباستخدام الثلاث حالات السابقة، ومنحنى لورنز، استطاع فيليدز أن يعبر بشكل صحيح عن الفرضيات التالية:

١ـ في إثراء نمو القطاع التقليدي:

ينتج عن النمو دخل مرتفع، ومساواة أكثر نسبياً في توزيع الدخل، ودرجة فقر أقل، فإثراء نمو القطاع التقليدي يؤدى إلى انتقال منحني لورنز إلى أعلى ويقترب من خط المساواة التامة، وهذا يظهر في الشكل التالي:

(١) المرجع السابق، ص٦٩.

(٢) ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص٢٠٤، ٢٠٥.

(تحسين توزيع الدخل)

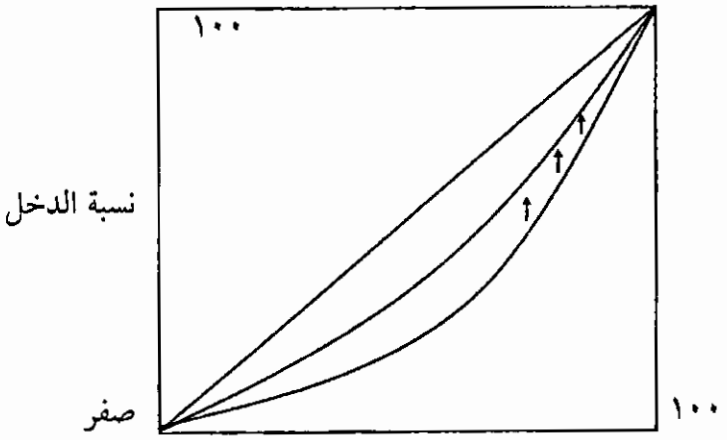

٢ـ في إثراء نمو القطاع الحديث:

ينتج عن النمو دخل مرتفع، ومساواة أقل في توزيع الدخل، ولا تتغير حالة الفقر، فإثراء نمو القطاع الحديث سبب انتقال منحنى لورنز إلى أسفل، وبعد عن خط المساواة التامة، وهذا ما يظهره الشكل التالي[1]:

(سوء توزيع الدخل)

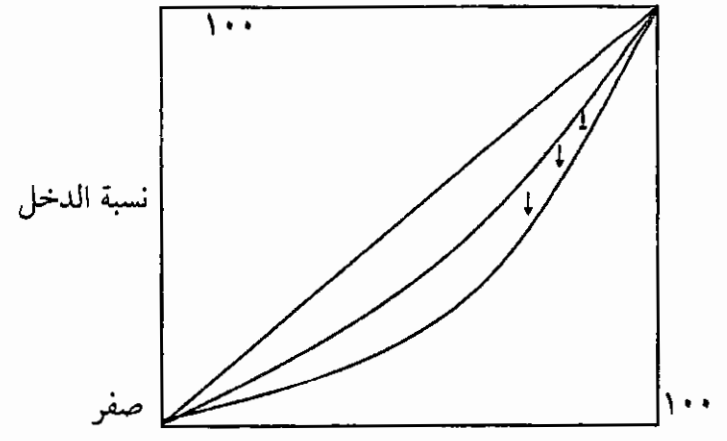

(١) المرجع السابق، ص٢٠٥، ٢٠٦.

٣ـ في حالة نموذج آرثر لويس:

فإن اتساع نمو القطاع الحديث يترتب عليه ما يلي:

يرتفع الدخل المطلق، وينخفض الفقر المطلق، ولكن منحنى لورنز سيكون دائماً متقاطع، مما لا يهتم معه موقف التغييرات في عدم المساواة النسبية، فربما يكون هناك تحسن، وربما يكون هناك سوء، ويوضح فيليدز هذه الحقيقة، حيث إنه في المراحل الأولى للتنمية، يكون الوضع أسوأ، ثم يتحسن بعد ذلك، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

(منحنيات لورنز المتقاطعة)

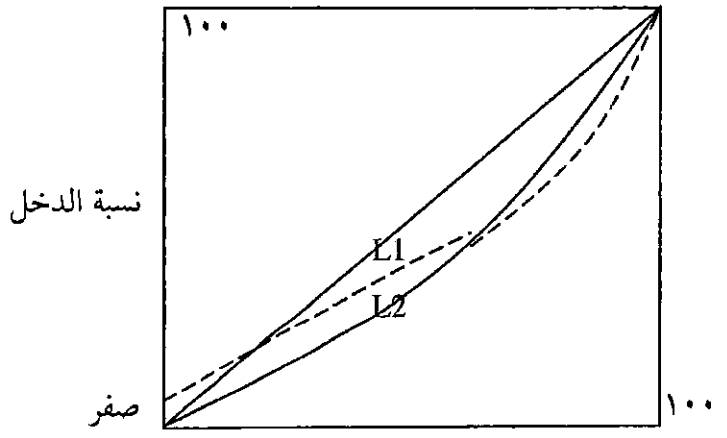

فإن تفسير التقاطع يرجع إلى:

الفقراء الذين يظلون في القطاع التقليدي، فإن دخولهم لن تتغير، ولكنها تشكل جزءًا صغيراً من إجمالي الدخول؛ ولذلك فإن منحني لورنز الجديد **(L2)** يقع تحت منحني لورنز القديم **(L1)**؛ ليوضح الانخفاض في درجة عدالة التوزيع، وكل عامل في القطاع الحديث يتسلم نفس الدخل المطلق، ولكن النسبة من أصحاب الدخول في هذا القطاع الحديث تكون قليلة، وهذا ما يفسر أن منحني لورنز الجديد يقع أعلى منحني لورنز القديم، والذي يشير إلى درجة عدالة في التوزيع، مما ينتج عن هذا ضرورة تقاطع منحني لورنز القديم والحديث في نقطة ما، وهذا لا يعطي حكمًا واضحًا على تحقيق

رفاهيته من جراء التغيرات النسبية التي حدثت، ولا يمكن انسحاب هذا التحليل على كل البلاد، بل تحتاج كل بلد إلى دراسة خاصة، وفقاً لظروفها الاقتصادية[1].

والتساؤل: هل يمكن الاعتماد على هذه القياسات في تحديد مستويات الدخل والنمو والفقر؟

من وجهة نظر اقتصادية، فإن الاعتماد الذي يقتصر على القوى الطبيعية للنمو الاقتصادي، من أجل خفض الفقر المطلق في معظم الدول النامية، لا يكون كافياً، ويعد هذا محور التنمية وسياستها، والتي تحتاج إلى مزيد من الدراسة.

وهذا ينقلنا إلى مناقشة تحليل مستويات الدخل والنمو والفقر.

ثانياً: تحليل مستويات الدخل والنمو والفقر:

إن هذا التحليل يحتاج إلى تساؤل:

هل تحقيق النمو الاقتصادي التقليدي للناتج القومي الإجمالي يؤدى إلى تحسن أم إلى تدهور، أم ليس له تأثير على توزيع الدخل ومدى الفقر في الدول النامية؟

ويُعَلق على ذلك:

أن الاقتصاديين في الحاضر، لا يملكون معرفة محددة عن العوامل التي تؤثر في تغييرات توزيع الدخل عبر الزمن في كل دولة على حدة.

ولكن يبرز رأى «سيمون كوزنتس» في تحليله للنمو، لعينات من الدول المتقدمة المعاصرة حيث يقول: «أنه في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي، يتجه توزيع الدخل إلى التدهور، بينما في المراحل المتقدمة، سوف يميل إلى التحسن» وعادة ما يعود تفسير ذلك إلى طبيعة التغير الهيكلي المصاحب للنمو، بينما تظل الصلاحية التطبيقية لمنحني كوزنتس مفتوحة للنقاش، خاصة وأن هذه الدراسة توصلت إلى نتائج متضاربة، في دول العالم الثالث، ترجع إلى المنهجية المستخدمة، أو لعدم توافر المعلومات.

بينما توجد تفسيرات عديدة، تتعلق بالسبب في الاتجاه إلى عدم المساواة في توزيع الدخل، وللتدهور الذي يحدث خلال المراحل المبكرة للنمو الاقتصادي، مثل أن تتجه إلى التحسن، والتي تُشير في العادة في تفسيرها إلى طبيعة التغيير الهيكلي المصاحب للنمو، ومنها:

(١) المرجع السابق، ص٢٠٧.

نموذج لويس:

حيث يري أنه في المراحل المبكرة للنمو الاقتصادي، يحدث التركز في القطاع الصناعي، والذي يتسم بمحدودية التوظف، والتي يصاحبها ارتفاع في الأجور، وفي الإنتاجية، من هنا تحدث الفجوة في الدخل، بين القطاع الحديث وبين القطاعات التقليدية، والتي تتسع بسرعة في البداية، إلى أن تتحول فيما بعد إلى الانكماش والضيق، وترجع درجة عدم المساواة إلى:

ـ درجة الازدهار والنشاط التي يتمتع بها القطاع الحديث، بينما الركود الذي يصيب القطاع التقليدي.

ـ أن عمليات تحويل الدخل من الأغنياء إلى الفقراء، وبرامج الإنفاق العام التي تهدف إلى تقليل الفقر، تواجه صعوبة شديدة، خاصة إذا تصدت لها الحكومات ذات الدخل المنخفض جدًا.

وقد لا يكون هناك تطابقاً بين التفسير النظري لمنحني كوزنتس، والواقع العملي، مما يجعل مناقشة هذه الظاهرة يظل مفتوحاً، وعلى الرغم من أن التجارب في الدول المتقدمة تؤيد هذه الفرضية، إلا أنها قد أظهرت نتائج متضاربة في الدول النامية؛ لارتباط ذلك بالمنهج المستخدم في هذه البلاد، أو لعدم توافر المعلومات الكافية، هذا ولا يمكن سحب نتائج الفرضية على كل الدول، لكي توضح العلاقة الحقيقية بين عدم المساواة، ونصيب الفرد من الدخل.

ومن وجهة نظر اقتصادية أخرى، وعند النظر إلى علاقة النمو الاقتصادي وعدم المساواة، فإنه قد تم التوصل إلى بعض الحقائق فما هي[1]؟

وجد أنه ليس بالضرورة أن تؤدى معدلات النمو المرتفع إلى سوء توزيع الدخل، ففي دول مثل تايوان، وإيران وكوريا الجنوبية، حققت معدلات مرتفعة نسبيًا من الناتج القومي الإجمالي، مع تحسن، أو حتى الوصول إلى عدم حدوث تغيير في الدخل.

ودول أخرى مثل المكسيك، وبنما، حيث حدث بهما النمو السريع في الناتج القومي الإجمالي، ولكن حدث تدهور في توزيع الدخل.

ودول مثل الهند، وبيرو، والفلبين، حدث انخفاض لمعدل الناتج القومي الإجمالي، وحدوث تدهور في النصيب النسبي للدخل لأقل من ٤٠٪ من سكانها.

(١) المرجع السابق، ص٢٢٧-٢٢٩.

ودول أخرى مثل سيريلانكا، وكولومبيا، وكوستاريكا، والسلفادور، حدث بها معدلات منخفضة للناتج القومي الإجمالي، ولكنها اتجهت نحو التحسن النسبي في الرفاهية الاقتصادية لسكانها الفقراء.

وهنا ظهر على الساحة الاقتصادية تساؤل:

ما السبب إذن الذي يفسر العلاقة، بين التقسيم النسبي للدخل الذي يذهب لأفقر ٦٠٪ من السكان، والأداء الاقتصادي الكلي للدولة؟

وهذه كانت نتيجة الدراسة:

ـ وجد أن الأثر الأول للتنمية الاقتصادية على توزيع الدخل، يعمل بوجه عام على انخفاض كل من الدخل النسبي والمطلق للفقراء، مع عدم وجود دلائل تؤكد على الانخفاض التلقائي لمنافع النمو الاقتصادي للفقراء جدًّا.

ـ وعلى العكس، فإن عملية النمو لـ٤٣ دولة أقلَّ نموًّا، أدت إلى صعود في الطبقة المتوسطة المحدودة، والطبقة الغنية جدًّا.

وتوصل الاقتصاديون إلى تفسير ذلك، بأن الهيكل الاقتصادي هو المحدد لنمط التوزيع للدخل، وليس مستوى أو معدل النمو الاقتصادي هو المسئول عن ذلك.

وهنا توجهت الأنظار نحو توجه آخر، وهو النمو مع تحسين توزيع الدخل؛ وذلك بالنظر إلى ضرورة إعادة أهداف التنمية، وهذا موضوع مناقشة الفقرة التالية.

ثالثاً: إعادة تحديد أهداف التنمية (النمو مع تحسين توزيع الدخل):

بات من المعروف اقتصاديًّا، ضرورة تحديد أولويات التنمية في الدول النامية، فلا تقتصر فقط على رفع معدلات نمو الناتج القومي، وإنما تتسع لتشمل الأهداف الاجتماعية، مثل القضاء على الفقر، وتقليل التباين الواسع في فجوة الدخل، في ظل وجود مشاكل مؤسسية، وسياسية، وضعف للهيكل الاقتصادي، والتي تصاحب إعادة توجيه استراتيجية للتنمية، التي تهدف إلى تعظيم المنافع لشديدي الفقر.

ولم تساعد نظريات علم الاقتصاد والقليلة جدًّا، إلا في إيجاد حلول نظرية تُوضح كيفية نمو الاقتصاديات النامية، وكذلك الاستراتيجيات الخاصة بالاستثمار، والتي تؤدى إلى النتيجة ذاتها في تعظيم معدلات النمو الاقتصادي.

فما هي الاستراتيجية واجبة الاتباع التي تعمل على تخفيض نسبة الفقر[1]؟

إن الإجابة المباشرة والتي تستطيع أن تجيب على كيفية تحسين توزيع الدخل، لا نجدها في النمو الاقتصادي السريع، بالرغم من أنه يعد المكون الأساسي في برامج التنمية، التي تحقق بطرق واقعية وهادفة، من القضاء على الفقر وتحسين توزيع الدخل، ولكن قد نجد الإجابة في وجود تكامل، بين النمو الاقتصادي السريع، والعدالة في توزيع الدخل، فهما كهدفان من أهداف التنمية، لا يكونا متنافران، كذلك لا يكون الاختيار نافعاً، في حالة المفاضلة بين تحقيق النمو بمعدلات أكبر، أو بين تحقيق العدالة بنسبة أكبر، ولكن يتوقف تحسين توزيع الدخل، على اختيار نوع النمو الاقتصادي الذي يناسب الدول النامية واللازم تحقيقه.

ومن خلال بعض الحجج الاقتصادية، والتي تحاول إثبات عدم وجود تعارض بين النمو والمساواة، وأن استراتيجية التنمية، لا تتطلب فقط الاهتمام بتعجيل النمو الاقتصادي، ولكن تحتاج أيضاً إلى الاهتمام بتحسين معايير المعيشة، لقطاعات كبيرة من سكان العالم الثالث.

ونسوق تلك الحجج في المناقشة التالية:

هناك حجة تقليدية وهي: «أن الارتفاع غير المتساوى للتوزيع يكون ضروري للنمو السريع»:

وهذا ما سيتم الرد عليه:

لقد صمت التحليل الاقتصادي عن وجود علاقة بين النمو الاقتصادي، وتوزيع الدخل، فالنظرية تقول:

إن الحجة الأساسية للنظرية التي تبرر عدم المساواة في الدخل، ترجع إلى أن الدخل الشخصي المرتفع، هو شرط ضروري للادخار، الذي يمكن من الاستثمار، والنمو الاقتصادي، حيث إن الادخارات والاستثمارات تأتي عن الأغنياء، بينما الفقراء يُنفقون كل دخولهم على الاستهلاك، وهذا ينعكس بصورة طردية على معدل نمو الناتج القومي الإجمالي، ومدى ارتباطه مع النسبة المدخرة من الدخل القومي، وهذا يعنى أن الاقتصاد الذي به عدم مساواة في توزيع الدخل، يستطيع أن يدخر أكثر، ومن ثم ينمو أسرع من اقتصاد آخر به مساواة في توزيع الدخل.

(١) المرجع السابق، ص٢٣١، ٢٣٢.

ولقد تم إغفال حقيقة أن ارتفاع الدخل القومي، ونصيب الفرد من الدخل في هذه الحالة، يكون كفيلاً بإعادة توزيع الدخل عن طريق فرض ضرائب على الأغنياء، وعمل برامج الإعانات للفقراء، ولكن عند اتخاذ أى من هذه الإجراءات لإعادة توزيع الدخل فإنه يتسبب عن ذلك انخفاض في معدلات التنمية؛ لأنها تحتاج إلى فترة زمنية حتى تحقق زيادة كبيرة في الدخل، ليتم توزيعها على شرائح كبيرة من مجموعات المجتمع.

ويمكن الرد على ذلك، من خلال هذه الحجج المضادة، التي تريد أن تقرر أن تحقيق المساواة في الدول النامية، تكون شرطاً مهمًّا في تحقيق النمو الاقتصادي، والتي تعتمد على هذه المرتكزات الخمس:

١ـ يترتب على ارتفاع نسبة التفاوت وعدم المساواة، وانتشار الفقر، عدم القدرة على الحصول على الائتمان، وعدم قدرة هذه الفئات من توفير التعليم اللازم لتنمية قدراتهم على خوض فرص الاستثمار العيني، والنقدي، مما يهدد قدرة الأجيال المقبلة على تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمان لكبار السن[1].

فعدم المساواة أصبحت عامل تعجيزي، فالتوزيع العادل على هذا، يعمل على دفع مقومات التنمية الاقتصادية، فيسير التوزيع والتنمية في اتجاه اضطرادي متكامل.

٢ـ توضح البيانات الحديثة عن الثروة في الدول النامية، أن أغنياء هذه الدول على عكس ما يحدث في الدول المتقدمة، حيث يكونون ليس لديهم الرغبة في الادخار والاستثمار، فأصحاب الدخول العالية من ملاك الأراضي أو رجال الأعمال، أو السياسيين، ينفقون دخلهم على استيراد السلع الترفيهية، وشراء الذهب والمجوهرات، واقتناء المنازل الفاخرة، والسفر للخارج، أو الادخار في الخارج كأمان لهم، وهذا يعمل على منع إضافة مثل تلك الادخارات والاستثمارات، إلى الموارد الإنتاجية؛ لتوظيفها في الناتج القومي.

والذي يدفع هذه الطبقات إلى ذلك، عدم رغبتهم في بذل الجهد، للحصول على الدخل، وإنما يحصلون على الدخل من خلال عرق وجهد، العمال غير المهرة، وغير المتعلمين.

ويعني هذا دحض الافتراض الذي يقول: إن الادخار والاستثمار، يتسبب في

(١) ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص٢٣٢-٢٣٦.

توفيره الأغنياء، وبهذا الرد، فإن الأغنياء مثلهم مثل الفقراء، لا يوفرون الادخارات، ولا يقومون بالاستثمارات، عن عمد، وليس عن غير مقدرة، كما في حال الفقراء.

إذن فإن استراتيجية التنمية، التي تقوم على فكرة عدم المساواة، ما هي إلا نوع من الانتهازية التي تهدف للحفاظ على الوضع القائم للصفوة السياسية، والنخبة الحاكمة في تلك الدول، والذي يدفع الثمن هم الأغلبية الفقيرة، ويمكن إطلاق على مثل هذه الاستراتيجيات، أنها مضادة للتنمية.

٣ـ إن انخفاض الدخل ومستوى المعيشة، يؤدى بالضرورة إلى انخفاض حظهم من التعليم والخدمات الصحية والتغذية السليمة، هذا يؤثر بطريقة مباشرة على انخفاض قدرة هذه الفئات على الإنتاج، وبالتالي انخفاض الإنتاجية الاقتصادية، وتباطؤ النمو الاقتصادي بشكل مباشر أو غير مباشر.

إن استراتيجيات رفع الدخل ومستوى المعيشة، لابد أن تعتمد على ٤٠٪ على الأقل من السكان؛ ليساهموا في تحقيق رفاهيتهم المادية والاجتماعية، فالعمل على تهميش حوالى ٥٠٪ من السكان سيؤدى بالسلب على التقدم الاقتصادي.

٤ـ إن زيادة القوة الشرائية لهذه الفئات الفقيرة، تحفز زيادة الطلب على المنتج المحلي، خاصة من الغذاء والملابس والسلع الضرورية، بينما التصرف الإنفاقي للأغنياء لدخولهم الإضافية، إنما تتوجه نحو استيراد السلع الترفيهية، ولاشك أن التوجه نحو الطلب على السلع المحلية، يدفع إلى زيادة الإنتاج المحلي، وإيجاد معدلات أعلى من التوظف، وزيادة نسبة الاستثمارات المحلية، وهذا يحابي النمو الاقتصادي السريع، الذي تشترك فيه معظم فئات المجتمع الكادح.

٥ـ إن العمل على زيادة العدالة في توزيع الدخل الناتجة عن التخفيض الكبير لنسبة الفقر، يؤدى إلى تشجيع العمل كحافز مادي ونفسي، والذي يتسع نطاقه ليشمل مشاركة فئات كبيرة من أفراد المجتمع للمشاركة في عملية التنمية، مما ينعكس على النمو الاقتصادي.

فالحافز النفسي عامل مؤثر، وبفقده، فإنه تتشكل عقبة في عملية التنمية، لما يتسبب عنه، من اشتعال للغضب، والشعور بالإحباط، والوصول إلى الانفجارات الثورية الفئوية والسياسية، خاصة إذا ما كانت من القوى المحبطة، الثائرة من ثالث درجة من التعليم.

ننتهى إلى أن تشجيع الزيادة السريعة للنمو الاقتصادي، وتقليل التفاوت، وتحقيق المساواة، والعمل على انخفاض الفقر، ليست بالأهداف المتعارضة.

وقد توصل البنك الدولي في تقريره عن الفقر عام ١٩٩٠م، إلى نفس النتائج حيث أعلن:

«إن مناقشة سياسة مواجهة الفقر عادة ترتكز على التعارض بين النمو والفقر، ولكن بإعادة النظر لتجارب الدول، اتضح أنه ليس هناك تعارضٌ كبير، فبعض السياسات المفيدة للفقراء يمكن أن تجعلهم يشاركون في النمو، وعندما يفعلون ذلك، فإن الانخفاض السريع في الفقر، يكون متسقاً مع تواصل النمو[1].

رابعاً: نحو التوزيع الأمثل للدخل:

كانت هذه خطوة نحو تشخيص المشكلة التوزيعية، والتي تناولت النمو مقابل توزيع الدخل والآن نواجه التساؤل الأهم وهو:

ما هو التوزيع الأمثل للدخل؟

ويتفرع عنه عدة استفسارات، هي:

ـ هل من الضرورة أن توجد مساواة، يمكن من خلالها أن يوزع الدخل، أم أنه ليس من الواجب وجودها؟

ـ إلى أى مدى يجب على الدولة الرأسمالية إعادة توزيع الدخل؟

ـ وهل يجب إعادة توزيع الدخل في المجتمع الرأسمالي؟

١ـ هذا ينقلنا إلى خطوة أخرى لتشخيص المشكلة التوزيعية في مجتمع رأسمالي، يعتمد على الملكية الخاصة للأرض ورأس المال وهي: «**العدالة الطبيعية في التوزيع**»:

هذه الملكية ترتب حقًا في الحصول على مقابل من أولئك الذين يستخدمون أرض، ورأس مال أصحاب الملكية، هذا الحق يرجع إلى نظرية الإنتاجية الحدِّية في توزيع الدخل، التي تقرر:

أن ملاك العمل، والأرض، ورأس المال، سيحصلون على مقابل مادي لإيراد الإنتاجية الحدية لمواردهم **marginal revenue product**، فإذا كانت تسود السوق حالة من المنافسة الكاملة، فإن المالك سوف يحصل على القيمة الحقيقية لإنتاج المورد

(١) المرجع السابق، ص٢٣٢ - ٢٣٦.

الحدي، والمعتقد من قبل الاقتصاديين، أن توزيع الدخل الناتج في هذه الحالة سيكون عادلاً؛ لأن مالكي عناصر الإنتاج، سيحصلون على مكافأة مساوية للمساهمة الحدية التي أنتجها المجتمع.

ولم تسلم هذه النظرية (العدالة الطبيعية) من نقد بعض الاقتصاديين، حيث يرجعون ذلك إلى أن هناك عناصر أخرى تؤثر في دقة هذه النظرية، ترجع على سبيل المثال، إلى الاختلاف في نوعية المعدات الرأسمالية المستخدمة، حيث إن إنتاجية عامل يعمل على معدة رأسمالية متقدمة، تعمل على ارتفاع الإنتاجية الحديثة، عن عامل يعمل على معدة بدائية، مما يجعل فارقًا كبيرًا في الإنتاجية الحدية في صحة قياسها بالنسبة لجهد العمل، ومن ناحية أخرى، فإن الإنتاجية الحدية للعمل تختلف في رأس مال بشري يتم الاستثمار فيه بمعدلات مرتفعة، عن فئات أخرى لا تتساوى معها، في فرص التعليم والاستثمار البشري[1].

وبهذا رأوا أنه لا يمكن التسليم بنظرية العدالة الطبيعية.

٢ـ تدخل الدولة لصالح الفقراء:

وننتقل إلى نقطة تشخيصية أخرى لمشكلة التوزيع وهي: «تدخل الدولة لصالح الفقراء». يواجه هذا التدخل من قبل الدولة لإعادة توزيع الدخل حججاً معارضة، تقول بأهمية الحوافز، كعامل مشجع لمالكي عناصر الإنتاج، تجعلهم يعملون على رفع إنتاجيتهم، وتدخل الدولة سيعمل على تقليل تلك الحوافز، في حالة قيامها بتعديل ذلك النوع من التوزيع، مما يؤدى في النهاية إلى تقليل الحوافز التي تعمل على رفع إنتاجية العنصر الذي يملكه الفرد، مما يرتب استثماراً أقل في رأس المال البشري، وكذلك سيؤدى إلى تقليل الأخذ بالمخاطرة، مما يؤدى في النهاية إلى قلة الإنتاج المجتمعي.

وهناك وجهة نظر أخرى، ترى ضرورة تدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل حيث يسوقون هذه الحجج:

ـ إن الناس مع حرصهم على الحفاظ على رفاهيتهم الخاصة، فإنهم لا يرون منع الرفاهية عن الآخرين، حيث يعتقدون أن رفاهيتهم قد تتناقص بوجود الفقر حولهم؛ ولهذا يقدمون على تقديم الإعانات الخيرية كنوع من إعادة التوزيع، ولكن المعوق في

(١) بول جريجوري، روبرت ستيوارت، النظم الاقتصادية المقارنة، مرجع سابق، ص١٢٦.

هذه المساهمات هو قدرها، الذي لا يؤثر التأثير المناسب من أجل تقليل الفقر، إلا إذا كانت المساهمة من عدد كبير من فئات الدخل العليا، التي يظهر أثرها الذي سيكون مهمًّا في توزيع الدخل.

من هنا، فإن الدولة إذا شرعت في إعادة توزيع الدخل عن طريق نظام الضرائب، فإن تدخلها سيكون له أثر ملموس.

ويسوق الفيلسوف جان راولز **John Rawls** حجة أخرى لتدخُّل الدولة تعمل لصالح توزيع الدخل تكون أكثر مساواة يمكن أن تتحقق في ظل نظام رأسمالي، حيث يرى أن التوزيع غير المتساوي سيستمر بسبب وجود المستفيدين من عدم المساواة في الدخل، والذين لا يقبلون التغيير لصالح الفقراء؛ لقناعة لديهم بأن الفقراء عرفوا منذ بداية حياتهم، فرصهم في أن يكونوا أغنياء؛ ولذلك فهؤلاء الفقراء يقنعون بهذا الفقر الذي هم عليه، فلماذا إذن ينشغل الإجماع الاجتماعي، بأن يوافق الأغنياء على إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء؟

أمام هذا التوجه يتساءل راولز[1]:

ماذا يفعل هؤلاء الذين لم يستطعوا أن يحققوا حصيلة من الموارد في حياتهم، خاصة إذا كان الجهل دافعاً لحالهم، وفي إطار هذا سيقنعون بحالهم ولن يعملوا على الإقدام على المخاطرة، هذا الحال من شأنه أن يدفع بالإجماع الاجتماعي الذي يطالب بضرورة التدخل لعمل توزيع متساوى للدخل يكون في صالحهم، خاصة أن حالة الجهل التي هم عليها، ستؤدى بهم إلى طلب هذا الخيار الذي يؤدى إلى تفضيلهم التوزيع الأكثر عدالة للدخل، حيث لن يستطيعوا أن يصلوا لغيره، ومن هنا كانت ضرورة على المجتمع أن يحقق لهم هذا التوزيع العادل، عن طريق تدخل الدولة، بإعادة توزيع الدخل من الغني لصالح الفقير، خاصة وأن المعونات الخيرية لا تؤتي وحدها ثمارها في تحقيق هذا التوزيع العادل.

وهنا نتوقف لنواجه هذه النقاط التشخيصية للمشكلة التوزيعية في النظام الرأسمالي بتساؤل، هو:

٣ـ هل يمكن تحقيق العدالة حقًّا في المجتمع الرأسمالي؟

هذا يتضح من مدى اعتماد هذا النظام الرأسمالي على الأخذ بمفهوم العدالة،

(١) المرجع السابق، ص١٢٦، ١٢٧.

حيث نجد أن النظرية الرأسمالية لا تعتمد في تقرير حكمها على العدالة، ولا على كيف يجب أن توزع الموارد بين أفراد المجتمع الرأسمالي، بل تعلق حكمها على أحكام شخصية لا تصل إلى الإجماع حول موضوع العدالة، مما يمكّن من القول بأنه ليس هناك تعريف للعدالة متعارف عليه، يمكن من خلاله الوصول إلى فرضيات، بل الذي يحدث هو الاعتماد على المقاييس التجريبية لتوزيع الدخل، وإعطاء بعض التقديرات، لا تصل إلى الحكم بأن توزيع الدخل في مجتمع ما، خير من مجتمع آخر.

وبهذا تذهب النظرية الرأسمالية بوضوح، إلى تقرير تفاوت كبير في توزيع الدخل؛ نظراً لأن عناصر الإنتاج المملوكة للأفراد تتحدد فيها القيم النسبية لهذه الموارد في السوق، مما يرتب عدم احتمالية التوزيع الرأسمالي والبشري والمادي، والقدرات الطبيعية بالتساوي بين أفراد المجتمع.

كذلك تنتقل احتمالية عدم التساوي من جيل لآخر؛ ذلك لأن الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج تؤدي إلى احتمال التفاوت في توزيع الدخل والثروة، الذي يعتمد على عدة عوامل تؤثر في توزيع رأس المال البشري والمادي ومدى تأثره بنظام التعليم، وقوانين الإرث، والحظ، وعلى دور الدولة في إعادة التوزيع داخل المجتمع الرأسمالي.

مما يجعلنا لا نقيم الحكم على العدالة، إلا بعد إثارة هذه القضايا، التي تصل إلى هذه النتائج[1].

نضيف تساؤلاً آخر:

٤ـ هل من الممكن تحقيق توزيع للدخل بالتساوي؟

إن الطريقة التي يوزع بها الدخل بين أفراد المجتمع، يمكن الحكم من خلالها على جدارة النظام الاقتصادي، ولكن لكي يمكن التوصل إلى معرفة أى التوزيعات أفضل، ففيه صعوبة لأنها تعد مسألة شخصية، ولا تتصف بالموضوعية؛ لتناقض الآراء بين مؤيد ومعارض لفكرة التساوي في توزيع الدخل، ويرجع ذلك لأسباب منها:

أ) إن من الصعوبة بمكان، وضع قواعد موضوعية لتعريف ما هو التوزيع الجيد للدخل، فقد يتفق بوجه عام على أن التوزيع لا يكون عادلاً إذا حصل أعلى ٥٪ من السكان على ٩٥٪ من مجموع الدخل، بينما ومن وجهة نظر أخرى، فقد يكون هناك اتفاقٌ عامٌ على أن التوزيع المتساوي يكون غير عادل أيضاً، فهناك من أولئك الذين

(١) المرجع السابق، ص١٢٨، ١٣٤.

يساهمون بما يقدمونه للمجتمع، قد يشعرون بأن ما قدموه من مساهمات كانت بدرجة أكبر للمجتمع، أو أن تكون لديهم الرغبة في تقديم مساهمات أكبر، بأن مكافآتهم التي حصلوا عليها لا تتناسب مع هذا القدر من المساهمات، أو أنهم يستحقون أكثر، فلا يشعرون بالعدل في التوزيع، فكيف يمكن إذن قبول فكرة التساوي في توزيع الدخل بين أعضاء المجتمع، على اختلاف مساهماتهم.

ومع هذه الرؤية غير القانعة بعدم مساواة الجهد مع المكافأة، لم يذهب كارل ماركس بعيداً عن هذه القناعة، برفض فكرة التساوي في توزيع الدخل، خاصة في الفترة الانتقالية من الاشتراكية إلى الشيوعية، فقد اقترح للبعد عن فكرة التساوي، أن يتم التوزيع في الدخل، بناءً على مدى مساهمة الفرد في رفاهة المجتمع.

ب – سبب آخر لرفض فكرة التوزيع المتساوي للدخل، عندما يري معظم المراقبين أنه لا يحقق العدالة، حيث إنه من الضرورة أن تمنح المكافآت بناءً على الاختلاف في الجهد، وأيضاً نتيجة لندرة الموارد، وإذا لم يؤخذ هذا في الحسبان عند التوزيع، فإنه سوف يتناقص الحافز الذي يعمل على توفير هذه الموارد، مما يؤثر بدوره على إنتاج الاقتصاد لمستوى من الإنتاج الاحتمالي أو المتوقع تحقيقه.

٥ـ التوزيع الأكثر عدالة بين النظام الرأسمالي والاشتراكي:

كذلك يمكن التساؤل:

إذا ما تم التسليم بفكرة رفض توزيع الدخل بالتساوي، فما هي الفوارق التي يمكن توقعها من توزيع الدخل، وما هو التوزيع الأكثر عدالة الذي يمكن أن يوفره كل من النظام الرأسمالي والاشتراكي؟

وللإجابة على ذلك، فإنه من المهم قبل الحكم على أى من النظامين سيكون أكثر عدالة في توزيع الدخل، وأيضاً، وقبل الحكم في النظام الواحد، عن مدى تحقيق العدالة في التوزيع، فإنه لابد من معرفة الأسباب الأساسية لعدم العدالة، حتى يمكن تحديد المدى الذي يسمح بتواجد هذه الأسباب، فعلى سبيل المثال، ففي النظام الرأسمالي ترجع أسباب عدم العدالة في توزيع الدخل إلى سببين رئيسين:

أ ـ غياب التوزيع العادل لحيازة الأملاك (الأرض ـ رأس المال).

ب – رأس المال البشري.

هذان السببان هما ما سيدور حولهما النقاش في النظام الرأسمالي والاشتراكي:

فبالنسبة للملكية فيما يخص التوزيع[1]:

ففي الاشتراكية المخططة، والسوقية، تقتصر الملكية الفردية على السلع الاستهلاكية المعمرة، والمساكن، والباقي تملكه الدولة، حيث تطلق يدها في التصرف في الدخل (العائد) من تلك الممتلكات.

وفي النظام الرأسمالي، فإن الممتلكات يمتلكها الأفراد، والدولة، وترجع العوائد المتولدة عن هذه الممتلكات إلى الأفراد، وإلى الدولة.

وبالنسبة لتوزيع رأس المال البشري:

فإن التوزيع يعتمد على الوسائل، التي توارثها النظام الاقتصادي والتي لا تكون عُرضة في الكثير منها إلى التقلب، من حيث توفير التعليم المدرسي، أو التدريب الخاص بالعمل.

ففي النظام الاشتراكي يتم توفير التعليم المدرسي بالمجان، أو المدعوم، الأمر الذي تميل إليه أيضاً النظم الرأسمالية، غير أن الميل يكون أكبر في المجتمعات الاشتراكية، التي تتحمل فيها الدولة مباشرة تكاليف التعليم العالى منه والمدرسي؛ ولهذا فإن الفارق لا يمكن وصفه بالفارق الكبير جدًّا بين الاشتراكيين والرأسماليين.

إذن يمكن التوصل إلى نتيجة، أن مصادر الفوارق الدخلية، بين النظامين، تتمثل في الفارق الأساسي، وهو غياب الملكية الخاصة للممتلكات التي تولد الدخل، وأن الملكية العامة يعود دخلها للدولة، حيث تقوم هي بتوزيعه.

يترتب على هذا «نظريًّا»، إذا تم استبعاد فوارق الدخل المرتفعة، فإن توزيع الدخل قبل الضرائب على دخل الممتلكات والعمل، سيكون أكثر عدالة، أما إذا لجأ النظام الرأسمالي لعمل تقارب لتوزيع الدخل، فإنه سيعتمد على مدى قدرة الضرائب، والمدفوعات التحويلية، على إعادة توزيع الدخل، حتى تتمكن من تحقيق عدالة أكثر في توزيع الدخل.

أما من ناحية العمل، فإن الفارق بين النظامين يكاد لا يكون موجوداً؛ لأن المجتمعات الاشتراكية المخططة، تعترف بعدم إمكانية تخصيص العمل بصورة إدارية، بل إنها تتيح للعمال الحرية النسبية في اختيار نوع العمل، وبذلك فإن طريقة توزيع

(١) المرجع السابق، ص٦٩٠، ٦٩١.

الدخل من الأجور والمرتبات في ظل الاشتراكية، يطبق نفس المبادئ للتوزيع في الرأسمالية، والتي يعتمد فيها التوزيع على الندرة النسبية.

إلا أنه يمكن اعتبار أن العمل، سيكون توزيعه أكثر عدالة في ظل الاشتراكية؛ نظراً للتدخل الحكومي في تحقيق توزيع أكثر عدالة بالنسبة للتعليم والتدريب، من ناحية أخرى، فإن الحكومة تستطيع أن تتحكم في حدود سلطة النقابات العمالية القومية، أيضاً، فإن الحكومات الاشتراكية تعتنق مذهبيًّا فكرة العدالة في توزيع الدخل، ولكنها حينما تولى اهتمامها بإعطاء الأولوية للصناعة، مما قد يرتب رفع أجور العمال الصناعيين، فإن ذلك سيؤدى إلى تحقيق عدالة أقل بالنسبة إلى دخل العمل.

وتطبيقاً لدخل العمل، فقد أثبت الفحص الذي قام به فردريك برايـر **Prayer** لحجم توزيع العمل في نهاية الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي، حيث فحص دخول عينة من ٢٢ دولة اشتراكية من العاملين الذكور، حيث أثبتت نتائج برايـر الأساسية، أن توزيع دخل العمل أكثر عدالة في ظل الاشتراكية، مقارنة بالرأسمالية (في حالة ثبات حجم الدولة ومتوسط دخل الفرد)، كما أثبتت أيضاً أن توزيع دخول العمل في الاتحاد السوفيتي، أقل عدالة من توزيعه في الدول الاشتراكية الأخرى؛ ولذلك فإن الدراسات التي تعمم نتائجها على التجربة السوفيتية تؤدى إلى انطباع خاطئ[1].

وفي دراسة أكثر حداثة لبراير، وجد أن الأفراد الحاصلين على دخل في الولايات المتحدة الأمريكية من فئة حتى ١٠٪ العليا، كان دخلهم ضعف وسيط الدخل في نهاية الستينات وبداية السبعينات، أما نفس الفئة في يوغوسلافيا وبولندا والاتحاد السوفيتي فقد كانت ١,٧٥، بينما في تشيكوسلوفاكيا والمجر فقد حصلت نفس الفئة على دخل يزيد ٦٠٪ عن وسيط الدخل.

ويستنتج من ذلك، أن الدخل موزع بعدالة أكبر في أوروبا الشرقية ويوغوسلافيا والاتحاد السوفيتي، عما هو عليه في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد عكست هذه الأرقام أن الدخل في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٥٧م، كان أقل عدالة عما هو في الولايات المتحدة الأمريكية.

(١) المرجع السابق، ص٦٩٢، ٦٩٣.

وفي دراسة عن توزيع الدخل الكلي(*)، تم التوصل إلى هذه الاستنتاجات:

ـ أن الدخل موزع بعدالة أقل في الدول الرأسمالية التي تلعب الحكومة فيها دوراً توزيعيًّا محدوداً، إما عن طريق الضرائب التصاعدية، أو عن طريق توزيع الخدمات الاجتماعية في (الولايات المتحدة الأمريكية ـ إيطاليا ـ كندا).

ـ وأنه في الدول التي تلعب الحكومة فيها دوراً توزيعيًّا أساسيًّا مثل (بريطانيا ـ السويد)، فإن توزيع الدخل يبدو أقل عدالة مما هو عليه في الدول الاشتراكية المخططة (المجر ـ تشيكوسلوفاكيا ـ بلغاريا).

ـ أن الاتحاد السوفيتي عام ١٩٦٦م، ظهر بأنه يحقق عدالة توزيعية أكثر تفاوتاً، مقارناً بالدول الأوروبية الشرقية.

ـ يصعب التمييز بين التوزيع في الاتحاد السوفيتي وبريطانيا والسويد، إلا أن التوزيع في الاتحاد السوفيتي قد يبدو أقل عدالة، وبالرغم من أن التوزيع في الاتحاد السوفيتي أصبح أكثر عدالة في السنوات الأخيرة، فإنه لا يمكن الجزم بالقول بأن هذا التصحيح التوزيعي سيسود حتى نهاية السبعينات وبداية الثمانينات أم لا؟.

ويبين الشكل التالي منحنيات لورنز للمجر والسويد وألمانيا الغربية وإسبانيا والمكسيك ويوغوسلافيا:

والنتائج إجمالاً تُشير إلى ما يلي:

ـ أن الفوارق في توزيع الدخل بين الاقتصاديات الاشتراكية المخططة، ودول الرفاهة الرأسمالية فوارق صغيرة نسبيًّا، مما يثير الدهشة، حيث كان من المتوقع من نتائج، أن غياب الدخل من الملكية الخاصة، سيؤدى إلى فرق أكبر(١).

ـ تبدو الفوارق بصورة أكثر وضوحاً، عند مقارنة التوزيعات الاشتراكية، مع التوزيعات في الدول الرأسمالية التي لا تلعب الحكومات فيها دوراً أساسيًّا في إعادة التوزيع.

وفي نهاية الأمر فإنه توجد صعوبة في تفسير التوزيع الاشتراكي نظراً لغياب طبقات الدخل.

(*) انظر المصدر:

Source: P.J.D. Wilees, Economic Institions Compared (New York: Halsted press, 1977), p.443. By permission of Basil Blackwell, Oxford.

(١) بول جريجوري، روبرت ستيوارت، النظم الاقتصادية المقارنة، مرجع سابق، ص٦٩٦، ٦٩٧.

منحنيات لورنز في توزيع دخل الفرد بعد ضرائب الدخل

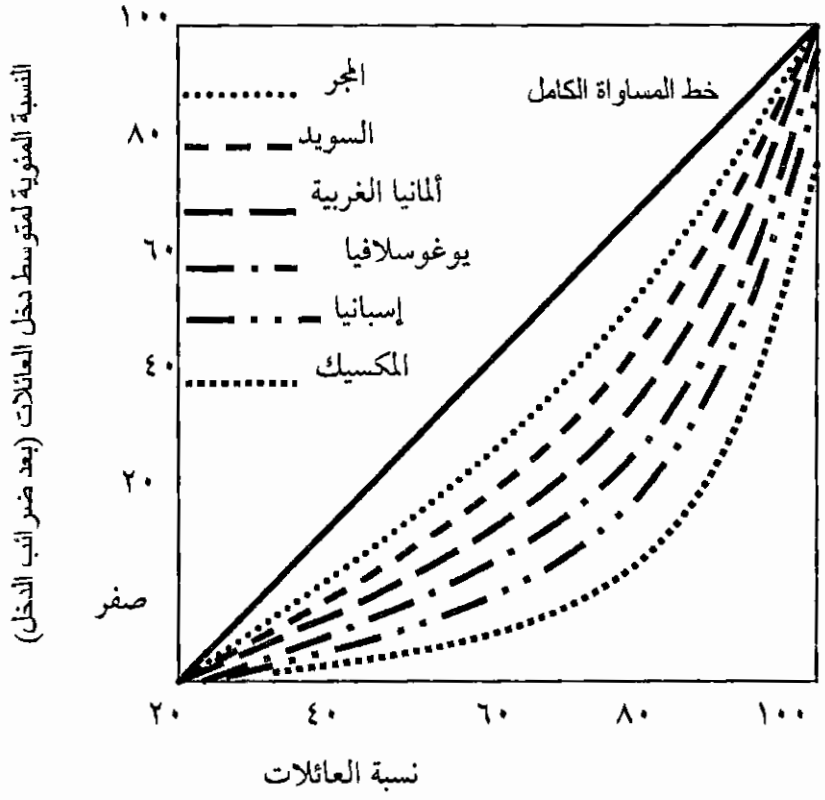

وبعد أن تم استعراض المشكلات التوزيعية في محاولة لتشخيصها، نتساءل:

ما هي الخطوات التي يمكن أن يتخذها النظام الرأسمالي لحل المشكلة التوزيعية، في محاولة للوصول إلى الرفاهة الاقتصادية، وهذا موضوع مناقشة المطلب الثالث.

المطلب الثالث

التوزيع من أجل الرفاهية

لقد صاحبنا تساؤل أعيد تكراره في المطلب الثاني هو:

هل من الممكن تحقيق الرفاهية للفرد، والتي تنتقل رفاهيته إلى الجماعة، وتنعكس على رفاهية المجتمع.

فما هذا المفهوم للرفاهية المأمول تحقيقه، وهذا ما يتم التعرض له في بداية المطلب، ثم نتحول إلى محاولة للإجابة على إمكانية تحقيق الرفاهة للمجتمعات في ظل النظام الرأسمالي.

أولاً: مفهوم الرفاهة:

يعرف بيجو الرفاهية، والذي يعلق أهمية كبيرة على الرفاهية المادية كأساس لسعادة الإنسان ورغد العيش، حيث يقول:

«إن الرفاهية الاقتصادية هي ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية الذي يتناوله المقياس النقدي بطريق مباشر أو غير مباشر».

ويهدف بيجو إلى الانتقال من دراسة رفاهية الفرد إلى رفاهية المجتمع، حيث تكون الرفاهية الكلية هي المحصلة لرفاهيات أفراد المجتمع.

ولكن حينما تتعرض الدراسات لقياس الرفاهية، فإنه يتعذر عمليًا مقارنة الإشباعات المختلفة لأفراد المجتمع، فلا يوجد قياس موضوعي مباشر لمثل هذه الحالات الداخلية من المشاعر والأحاسيس، إلا بالرجوع إلى الحدس والتخمين.

ولهذا حاول كالدور وهيكس إيجاد مقياس موضوعي للرفاهية باتباع طريقة التعويض حيث يقول:

«إذا كان من الممكن تعويض جميع الأفراد الخاسرين بعد حدوث تغير ما، بحيث لا يكون أى فرد منهم أسوأ حالاً من ذى قبل، بينما يصبح الأفراد الرابحون أحسن حالاً من ذى قبل، رغم أنه قد يضطرهم الأمر إلى دفع هذا التعويض، فإن الرفاهية تزداد، دون ما يدعو إلى الالتجاء إلى مقارنة إشباع فرد ما بإشباع فرد آخر، للتعرف هذه النتيجة».

غير أن رادو ميزلر قال: إن فكرة تعويض الخاسرين لا تؤدى إلى حل المشكلة؛ وذلك لأمرين:

الأمر الأول: أن العلاقة بين الدخول في حد ذاتها هي إحدى مكونات الرفاهية، ومن ثم قد يُعتبر دفع التعويض إجراء غير عادل بالنسبة للخاسرين.

الأمر الثاني: أنه لو أصبح الأغنياء أكثر غناً، بينما بقيت الدخول الأخرى على حالها دون تغيير، فقد لا تزيد الرفاهية الكلية، بل ربما تنقص عن ذى قبل.

وبهذا يرى رادو ميزلر أننا في حاجة إلى مقياس موحد للإشباع الكلي للوصول إلى نتائج حاسمة في موضوع الرفاهية، وطالما أننا لم نوفق بعد إلى التعرف على هذا المقياس الموحد، فإن أية مناقشة حول الرفاهية الاجتماعية لابد أن تكون غير علمية[1].

غير أن بيجو قد تعرض لأسباب الرفاهية، وهي كما يراها:

يمثل الدخل القومي الإجمالي حجم الرفاهية العامة، وإن كانت هذه الرفاهية تتأثر بدرجة توزيع الدخل، وقد استخدم بيجو فكرتين في تحليله لتمثيل الدخل القومي لحجم الرفاهية العامة هما: (حجم الدخل القومي) و(توزيع الدخل القومي).

الفكرة الأولى: تنضوى على أن أية زيادة في حجم الدخل القومي، تؤدى إلى زيادة مماثلة في الرفاهية الاقتصادية، بشرط أن نصيب الفقراء من هذا الدخل لا ينقص عما كان عليه، قبل الزيادة في الدخل.

الفكرة الثانية: فإنها تنضوى على أن التغيرات في توزيع الدخل القومي لصالح الفقراء، سوف تؤدى إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية[2].

ثانياً: الأساليب المتبعة لتحقيق الرفاهية:

ومن خلال هذه الإلمامة لإلقاء الضوء على مفهوم الرفاهة، فما هي الإجراءات المتخذة نحو تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمعات، الواجب اتباعها من قبل الدول.

يتم تصور ذلك من خلال هذه الأساليب:

١) أسلوب إعادة التوزيع:

يقترح الفكر التنموي المعاصر، نماذج بديلة لنموذج لويس التقليدي الذي يتميز بأن: «النمو أولاً ثم إعادة التوزيع»، تلك البدائل هي:

---

(١) د/ حسين عمر، الرفاهية الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، عام ١٩٩٩م، ص١١٩، ١٢٠.

(٢) المرجع السابق، ص١٢٢.

أ) نموذج إعادة التوزيع أولاً ثم النمو.

ب) نموذج إعادة التوزيع والنمو.

جـ) نموذج الحاجات الإنسانية الأساسية.

ويتم تناول كل منها بالتوضيح:

أ) نموذج إعادة التوزيع أولاً ثم النمو:

هو نموذج راديكالي، اتخذته بعض الدول الاشتراكية الآسيوية، وبصفة خاصة في جمهورية الصين الشعبية، حيث بدأت التنمية الاشتراكية، بالمصادرة والتجريد للرأسماليين، وملاك الأراضي، فقامت الدولة بتقسيم وتوزيع تلك الملكيات على صغار المنتجين، وعلى الدولة، حيث تحولت الملكيات إلى نوع من نظم الملكية الجماعية، وقد ترتب على ذلك أثران على توزيع الدخل:

الأثر الأول: حدث تأثير قوى، بتخصيص دخل الملكية للملاك السابقين، إما للدولة، وإما للملاك الجدد، هذا الأثر إما أن يكون فعالاً على توزيع الدخل، في حالة ما إذا كان الربح المتحقق أو الريع كبيراً.

الأثر الثاني: إن مصادرة الملكيات أسلوب له أهميته على المدى الطويل، فإذا ما تمت إدارة الملكيات المصادرة بطريقة ترفع من إنتاجية الأصول المصادرة، بإدارتها بكفاءة أكثر من التي كانت قائمة فإن إعادة التوزيع يتزايد تأثيرها في المدى الطويل، أما إذا كانت الأصول بعد المصادرة أقل إنتاجية، فإن ذلك ينعكس بصورة عكسية على إعادة التوزيع، ويتحقق عن ذلك خسارة المالك القديم لدخله من ملكيته، وأيضاً فإن الملاك الجدد لم يستفيدوا، بسبب الخسارة التي حدثت، فإن إدارة الأصول المصادرة تعتبر محدداً مهمًّا للأثر المترتب عليها في إعادة التوزيع[1].

نموذج آخر للدول التي تتبع النمط الراديكالي (متطرف) في التنمية، والتي ترغب في تحقيق النمو؛ وذلك عن طريق تراكم الفائض، حتى يعاد استثماره في المجالات الإنتاجية، وهذا ما حدث في الاتحاد السوفيتي حيث أقيمت استراتيجية الصناعة، على خفض الاستهلاك، واعتصار الفائض من عامة السكان، وبصفة خاصة من الفلاحين، ولقد كان التفاوت محدوداً، لأن الدخل

(١) مالكوم جيلز ـ مايكل رومر وآخرون، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص١٦٦ ـ ١٧٣.

الناتج عن الملكية كان في يد الدولة، إلا أن ذلك كان له أثر على الشعب، حيث حُرم من الكثير من المنافع المادية للنمو الاقتصادي.

أما تجربة الصين في هذا النطاق، فقد كانت على النقيض باتباعها نمطاً تنمويًّا أكثر توازناً؛ وذلك بالتركيز على الصناعات الثقيلة، مع الاهتمام بالإنتاج كثيف العمل، وهو ما يُعرف بسياسة المشي على ساقين، دون التقتير على الخدمات الإنسانية الأساسية، فقد حققت الصين نمطاً تنمويًّا أكثر عدالة عن مثيله في الاتحاد السوفيتي.

ب) نموذج إعادة التوزيع والنمو:

من أجل تفادى الاتجاهين المتطرفين، من حيث التركيز على التنمية الصناعية كما في نموذج لويس، وتغيير هيكل ملكية الأصول، كما في الأسلوب الراديكالي، تم البحث عن حل وسط، وهو إعادة التوزيع مع النمو، وهذه الدراسة أطلقها البنك الدولي، ويبحث هذا الأسلوب عن إجابة للتساؤل التالي:

هل يمكن أن يكون هناك أسلوبًا، يعيد توزيع مكاسب النمو، بحيث يتحسن توزيع الدخل تدريجيًّا بمرور الوقت، أو حتى لا يزداد سوءاً، وذلك مع استمرار النمو؟

إن الفكرة الرئيسة في إعادة التوزيع مع النمو **(RWG)**، هي أنه من الضرورة أن تؤثر السياسات الحكومية في نمط التنمية، بطريقة تمكن المنتجين ذوى الدخل المنخفض، الذي يتشكل منهم في العموم في المجال الزراعي، وفي المشروعات الصغيرة في المناطق الحضرية، من إتاحة الفرص لتحسين إيراداتهم، بإعطائهم الموارد الضرورية التي تحسن فرصهم وبطريقة فورية.

وقد قدم البنك الدولي دراسة أوجد فيها سبع سياسات يمكن استخدامها لتحقيق هذا الهدف وهي:

١ـ اتخاذ إجراءات لتغيير أسعار العمل ورأس المال، لتشجيع العمالة غير الماهرة.

٢ـ إعادة توزيع الأصول ديناميكيًّا (بفاعلية) بتوجيه الاستثمارات التي يملك الفقراء فيها تلك الأصول مثل الأرض أو الورش الصغيرة.

٣ـ التوسع في التعليم لتحسين المعرفة بالقراءة والكتابة والمهارات، والاقتراب بهم إلى الاقتصاد الحديث.

٤ـ نظام الضرائب التصاعدية.

٥ـ التدبير العام للسلع الاستهلاكية، مثل تدبير الأغذية الأساسية للفقراء.

٦ـ التدخل في أسواق السلع لدعم فقراء المنتجين والمستهلكين.

٧ـ تطوير الأساليب الفنية الجديدة، بما يساعد على رفع إنتاجية العمال أصحاب الدخول المنخفضة[١].

ولا يمكن التسليم بإمكانية الوصول بهذه الحلول لأن تكون سياسة قومية فعالة؛ نظراً لاختلاف الأساليب مع طبيعة وظروف كل دولة، ويمكن تصور ذلك، حيث إن الاستراتيجية المتبعة في كل من القطاع التقليدي، أو القطاع الحديث، فاستراتيجية التنمية الريفية التي تعتمد على العدالة، تقترح بالنسبة للدول التي يسود فيها القطاع الريفي، والذي يصعب على القطاع الحديث، أن يستوعب كل فائض العمل الموجود بالقطاع التقليدي على المدى القصير، فيتم اختيار أنماط من التنمية، تكون أكثر عدالة تتوافق مع سيادة هذا القطاع، أما الدول التي يكون فيها القطاع الحديث فيها كبيراً، مقارنة بالقطاع التقليدي؛ فإنها تعمل بالوصول بهذا القطاع على المدى القصير، إلى اقتصاد حديث متكامل، مع تحقيق في ذات الوقت، أكبر قدر من الفائض، يعاد توزيعه على القطاع التقليدي، وذلك من خلال مشروعات الخدمات الاجتماعية، والتنمية الريفية.

ولقد نال أسلوب إعادة التوزيع مع النمو **(RWG)** اهتمام من يعملون على تحسين مستوى الرفاهية في دول العالم الثالث، والذي يعمل على تجنب عنف الثورات الاجتماعية، أيضاً، فإنه يمكن قبول بطء حدوث هذه التغيرات الناشئة عن هذه الاستراتيجية؛ نظراً لما تحققه التنمية من تغيرات تدريجية، تنعكس بدورها على المتغيرات التي تحدثها في المساواة والفقر.

جـ) نموذج الحاجات الإنسانية الأساسية (B.H.N):

إن مدى السرعة التي يمكن أن تحسن فيها التنمية ظروف الفقراء، في معظم الدول النامية، جعل التباطؤ في تنفيذ أسلوب إعادة التوزيع مع النمو، يدعو إلى اللجوء إلى أسلوب الحاجات الإنسانية الأساسية، حيث يشترك الأسلوبان في نفس الأهداف، إلا أن كل أسلوب يبحث عن أفضل الوسائل لتحقيق الأهداف، حيث يركز أسلوب إعادة التوزيع مع النمو، على زيادة الإنتاجية، والقوة الشرائية للفقراء، فإن أسلوب

(١) المرجع السابق، نفس الصفحات.

الحاجات الإنسانية الأساسية، يركز على توفير الخدمات الاجتماعية، والذي يضمن وصول الخدمات الاجتماعية إلى الفقراء.

وتقوم استراتيجية الحاجات الإنسانية الأساسية (B.H.N) على تقديم عدد من السلع والخدمات الأساسية للفقراء مثل: (الأغذية الأساسية، مياه الشرب، الاهتمام بالصحة العامة، منع انتشار الأمراض، الرعاية الصحية، التعليم الأولى والتعليم غير الرسمي (محو الأمية والإسكان).

وتعتمد هذه الاستراتيجية على دعامتين:

الأولى: التمويل الذي يضمن تقديم تلك الحاجات الأساسية، بتكاليف يمكن أن يتحملها الفقراء.

الثانية: توزيع شبكة الخدمات المغذية لهذه الاستراتيجية بالشكل الملائم، الذي يتيح للفقراء استهلاكها، ووصولها إليهم في المناطق المختلفة التي يعيشون فيها[1].

وتعتمد برامج الحاجات الإنسانية الأساسية، لإعادة توزيع الدخل، لتقديم الخدمات في الأساس على الدعم الحكومي، وإلا فإن إعادة التوزيع لن تؤدى دورها، ففي حالة عدم توفير الدعم الحكومي، فإن الفقراء سوف ينفقون دخلهم المحدود على الخدمات المقدمة، أو حتى لا يستطيعون الإنفاق عليها.

وهكذا وإن لم تسر تحويلات الدخل في الطريق الصحيح، فإنها ستدخل في الاتجاه المضاد، يظهر ذلك في حالة إنشاء الحكومات للجامعات، وتتقاضي رسوماً منخفضة، مما يجعل الدعم يذهب للأغنياء، والأسلوب الأفضل في تقديم هذه الخدمة التعليمية، هو التركيز على إنشاء المدارس الابتدائية، وتوفير الخدمات الطبية الريفية، بدلاً من إنشاء وحدات العناية المركزة في المستشفيات الحضرية، والعمل على توصيل هذه الخدمات إلى أماكن تواجد الفقراء، هذا في حال إمكانية تغطية شبكة الخدمات الاجتماعية، لأداء هذه المهمات.

ويدافع الذين يتبنون هذا الأسلوب، بأنه يرتبط بفكرة الاستثمار في رأس المال البشري، خاصة فيما يتم الاستثمار فيه، من أنواع التعليم، والصحة، وغير ذلك من نفقات اجتماعية، تعمل على تحسين نوعية الموارد البشرية، وكذلك البرامج الصحية

(١) المرجع السابق، ص١٦٦ - ١٧٣.

للمجتمع الريفي، فهذه الوسائل تعمل على تخفيض الفقر عن طريق زيادة إنتاجية الفقراء[1].

٢) السياسات والبدائل الاقتصادية لتنمية التوزيع الاقتصادي للدخل:

هناك مناطق تدخل، يمكن أن تتدخل بها السياسة الحكومية، تشكل محددات تنمية التوزيع الاقتصادي للدخل تعمل من خلالها الدولة، لتخفيض الفقر، وتقليل نسبة عدم المساواة، وكذلك للمحافظة على النمو الاقتصادي، أو المسارعة بنموه.

وينصب الاهتمام باستخدام البدائل الاقتصادية، والسياسات الحكومية، نحو التوزيع الشخصي للدخل، مع العمل على رفع مستويات الدخل، لأقل ٤٠٪ من السكان؛ وذلك عن طريق التأثير من خلال محددات توزيع الدخل، وإيجاد الطريقة التي تتدخل بها الحكومة، التي تؤثر بها على كفاءة توزيع الدخل من خلالها وهذا ما نستعرضه.

مناطق التدخل:

١ـ التوزيع الوظيفي.

٢ـ التوزيع الشخصي.

٣ـ تخفيض التوزيع الشخصي لمستويات الدخل العليا.

٤ـ زيادة التوزيع الشخصي لمستويات الدخل المنخفضة.

ونتناول كل منها بالمناقشة والتحليل[2].

*** تغيير التوزيع الوظيفي من خلال إقرار سياسات تحدث تغييراً نسبيًّا في أسعار عوامل الإنتاج:**

يعد تغيير وتعديل التوزيع الوظيفي، مدخلاً اقتصاديًّا تقليديًّا، ويتأثر بالعوائق السياسية أو بتطبيق سياسات حكومية خاطئة، تؤدى إلى خلل في السعر النسبي للعنصر الإنتاجي، ويتناول التحليل كلاً من عنصر العمل، وعنصر رأس المال.

سعر عنصر العمل:

بالنسبة للسعر النسبي لعنصر العمل، خاصة معدل الأجر، الذي قد يظهر بمعدل

(١) المرجع السابق، ص١٦٦ - ١٧٣.

(٢) ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص٢٤٤ـ٢٤٩.

أعلى عن مستواه الحقيقي، والذي يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب السوقي، وهذا يحدث نتيجة لدفع النقابات العمالية، لرفع الحد الأدنى للأجور بشكل مصطنع، ويحدث ذلك حتى في ظل الانتشار الواسع للبطالة، ويعد هذا مثالاً يؤخذ عند الحديث عن تشويه الأسعار.

أما السياسة المتبعة لإصلاح ذلك:

فهي العمل على تخفيض سعر عنصر العمل بالنسبة لعنصر رأس المال عن طريق الإجراءات التالية:

ـ تحديد السعر السوقي للعمل عن طريق ضبطه بالأجور المحددة سوقيًا للتوظف في القطاع العام.

ـ أو بتقديم الدعم الحكومي للأجور لأصحاب الأعمال، مما يتيح المجال للتوسع في التوظف وخلق فرص عمل تعمل على رفع دخول الفقراء، الذين لا يملكون إلا خدمات العمل فقط.

عنصر رأس المال:

قد يظهر أيضاً عنصر رأس المال، بغير سعره الحقيقي السوقي، فقد يكون عند مستوى منخفض غير واقعي؛ وذلك تحت تأثير السياسات العامة السائدة، مثل حوافز الاستثمار، أو تخفيض الضرائب، والدعم المقدم لأسعار الفائدة، والمبالغة في تقييم سعر الصرف، وانخفاض التعريفة الجمركية على استيراد السلع الرأسمالية، فإذا ما تم إلغاء هذه الامتيازات والإعانات لرأس المال، فإن سعر رأس المال، سوف يرتفع ليعبر عن مستوى الندرة الحقيقي.

يرتب هذا إقبالاً للمنتجين على الزيادة في استخدام عنصر العمل المتوفر لديهم، ويخفضوا من استخدام رأس المال النادر، ويدعو ذلك إلى تخفيض الدخل الشخصي لأصحاب رأس المال العيني والمالي، الذين كانوا يتسلمون عوائد اقتصادية مرتفعة بشكل مصطنع.

فما أثر اتباع تلك السياسة على توزيع الدخل والإنتاجية؟

إن أسعار عوامل الإنتاج تعمل كإشارة، وكحافز في الاقتصاد، فالعمل على تصحيح السعر بالتخفيض النسبي في سعر العمل، والارتفاع النسبي في سعر رأس المال، سيؤدى إلى زيادة الإنتاجية والكفاءة، ويعمل على تقليل عدم المساواة، وذلك

بتحسين الأجور للعمال غير المهرة، ومتوسطي المهارة، وأيضاً يعمل على خفض الدخل المرتفع لأصحاب رأس المال، والذي ارتفع بطريقة زائفة.

وهذه الإجراءات تفتح الطريق نحو زيادة النمو، وتحقيق كفاءة أكبر في التوظيف، وفقر أقل، ومساواة أكبر، وهذا يعنى من وجه آخر تحسين توزيع الدخل[1].

ويتوقف نجاح هذه الإجراءات على مدى مساهمة المشروعات بالتحول إلى الإنتاج كثيف العمل، نتيجة لانخفاض السعر النسبي للعمل، وارتفاع السعر النسبي لرأس المال، وبهذا يمكن توقع بعض من التحسن في توزيع الدخل، وتقليل الفقر.

*** تعديل حجم التوزيع من خلال التصاعد في إعادة توزيع الأصول المملوكة:**

إذا ما تم افتراض صحة أسعار عوامل الإنتاج، وتحدد مستوى استخدام كل من هذه العناصر الإنتاجية، (عمل ـ أرض ـ رأس مال) فهذا يعنى أنه تم التوصل إلى تقديرات تتعلق بالعوائد الإجمالية لكل من هذه الأصول الإنتاجية.

فأين تكمن المشكلة التوزيعية إذن؟

إن الإجراء المطلوب هو معرفة حقيقة التوزيع الوظيفي، بالنسبة إلى التوزيع الشخصي للدخل، وهذا يحتاج إلى معرفة كيفية توزيع وتملك هذه الأصول، بين فئات المجتمع المختلفة وداخلها، هذا الإجراء يصل إلى حقيقة كيفية تحديد توزيع الدخل في الاقتصاد.

ويعد السبب الرئيس لوجود عدم عدالة في التوزيع الشخصي للدخل، هو أنماط ملكية الثروة، والتي تتسم بعدم العدالة والتركز، والتي تصل نسبتها لحصول ما يعادل أقل من ٢٠٪ من السكان على ما يتجاوز ٥٠٪ من الدخل، والسبب هو تملك قطاع من السكان ما يزيد على ٩٠٪ من الموارد الإنتاجية والمالية، خاصة رأس المال العيني والأرض، إضافة إلى الأسهم والسندات، وما يتحصل عليه رأس المال البشري كذلك في هذا القطاع على تعليم أفضل.

وعلى هذا، فإن الإجراء السابق، وهو تصحيح أسعار عناصر الإنتاج، لا يؤدى عمله؛ لوجود تباين كبير في الدخل، ولا يمكن تقليله، بسبب التركز الكبير في ملكية الأصول العينية والمالية، والتعليم الجيد.

فما هي السياسة الواجب اتباعها؟

(١) المرجع السابق، ص٢٤٤ - ٢٤٩.

إنه ولكي يمكن تخفيض الفقر وعدم المساواة، فإن التوجه المباشر هو، خفض التركز في الأصول، باستخدام العلاج التقليدي، وهو إعادة توزيع الأرض، بتحويل الملكيات الكبيرة، إلى ملكيات صغيرة، يمتلك من سيملكها الحافز القوى لزيادة الإنتاج، ويعملون على تحسين دخلهم، هذا إذا ما صاحب ذلك، توفير بعض المدخلات التي يحتاج إليها صغار الفلاحين، مثل الائتمان، والسماد، والبذور، والتسهيلات التسويقية، والتعليم الزراعي.

فإذا كان الإصلاح في المناطق الحضرية، فإنه يتم ضمان توفير الائتمان التجاري بأسعار السوق، دونما استغلال المقرضين لصغار المنتجين، هذا الإجراء يمكن أن يوفر الوظائف للعاملين، مما يساعد في إعادة توزيع الدخل، وتخفيض الفقر[1].

ويستلزم لإعادة التوزيع، أن يعم تنفيذ هذه السياسة، بشكل تدريجي، مثال ذلك أن تقوم الدولة بتحويل نسبة مهمة من الادخار السنوى، والاستثمارات للمجموعات الدخلية المنخفضة، ولكي تكون السياسة التدريجية مقبولة، فيلزم إحداث تراكم، وإضافة للأصول عبر الزمن، ويشار لمثل هذا الإجراء بإعادة التوزيع من خلال النمو.

أما ما يخص رأس المال البشري:

فإن السياسة المتبعة التي تعمل على رفع مستويات التعليم والمهارات، بخلق فرص التعليم، ونشره في كل المراحل، فإن الاستثمار في رأس المال البشري، يعد عاملاً أساسيًّا لتخفيض الفقر، ولكن لا يحقق نفس النتيجة المتوخاة من إعادة توزيع الأصول.

*** انخفاض حجم التوزيع في المستويات العليا من الدخل من خلال ضرائب الدخل والثروة التصاعدية:**

تحتاج الخطط التي أعدت من أجل تنفيذ السياسة القومية لتحسين مستويات المعيشة لأقل من ٤٠٪ من السكان، إلى مصادر مالية كافية حتى تخرج هذه الخطط إلى حيز التنفيذ، وتعد الضرائب المباشرة والتصاعدية على كل من الدخل والثروة، هي المصدر التمويلي الأول، ونطاق عمل هذا الإجراء هو التركيز على الدخل الشخصي، ودخل الشركات، مع مطالبة الأغنياء بدفع نسبة من دخولهم، أكبر مما يدفعه الفقراء.

(١) المرجع السابق، نفس الصفحات.

وتفرض الضرائب على الثروة (المخزون المتراكم من الأصول والدخل) والتي تأخذ صور ضرائب شخصية، وضرائب الشركات، وربما يضطر الأمر لفرض ضرائب تصاعدية على الإرث، على أن يقع عبء هذا الإجراء على الفئات عالية الدخل.

والواقع العملي لا ينبئ بذلك، على الوجه المأمول منه؛ وذلك في الدول النامية والمتقدمة أيضاً، حيث توجد فجوة بين الإيرادات المتوقعة من الضرائب، وما يتم تحصيله منها بالفعل، بينما تُظهر النتائج أن المجموعات الدخلية المنخفضة والمتوسطة الدخل، هي التي تدفع نسبة كبيرة من دخلها في الضرائب، عن المجموعات العالية الدخل؛ لسهولة تحصيل الضرائب منهم عن طريق الضرائب على الأجور، وضرائب على الإنفاق (ضريبة المبيعات) التي تفرض على السلع الاستهلاكية، بينما نجد الأغنياء ينفقون الجزء الأكبر من دخولهم من العوائد المالية والعينية، في شراء الأصول، والتي في الغالب لا يتم تسجيلها، بل ويملكون القدرة على التهرب الضريبي بدون خوف من الحكومة.

فغياب التنفيذ المرجو من هذه السياسة عن طريق الإيراد الحكومي، يعكس مدى أهميته الضرورية في إعادة توزيع الدخل.

* **زيادة الدخل الشخصي للمستويات مُنخفضة الدخل، من خلال المدفوعات التحويلية ودعم السلع والخدمات العامة:**

تتبع هذه السياسة أسلوب الدعم المباشر لاستهلاك السلع والخدمات العامة للفقراء، ويعد هذا القرار للسياسة الاقتصادية، من أهم الإجراءات المتخذة لاستئصال الفقر، كأن تقوم الدولة بتقديم المشروعات الصحية في القرى الريفية، وفي المناطق العشوائية، وفي الحضر، وكذلك زيادة برامج التغذية المدرسية، والدعم لمشروعات المياه النظيفة، وإدخال الكهرباء في المناطق الريفية، وأيضاً تقديم التحويلات المالية المباشرة، وبرامج المعونات الغذائية للمناطق المحتاجة.

ومن السياسات التي تتخذها الحكومة، العمل على إبقاء انخفاض سعر الموارد الغذائية الضرورية بشكل إضافي عن المعونات الاستهلاكية العامة.

كل هذه السياسات تجد تأثيرها المباشر، في رفع مستويات الدخل الشخصي الحقيقي للفقراء، ولكن هذه السياسات واجهت أزمة في الثمانينات، وأوائل التسعينات من القرن الماضي، حيث اشتدت ديون العالم الثالث، وتدَّخُل البنك

الدولي، وصندوق النقد الدولي؛ لإعادة التكيف الهيكلي الذي أدى إلى تخفيض الإنفاق العام، مما كان له الأثر المباشر على هذه الفئات في المجتمع بالسلب[1].

ملحوظة:

إذا كنا قد تعرضنا لمشكلات الدول النامية من حيث توزيع الدخل، ومحاولات إصلاحه في كل من الدول النامية والمتقدمة على السواء، والتي شملها عنوان هذا المبحث، وهو التوزيع في الاقتصاد الرأسمالي، فإن هذه الدول النامية قد تحكم اقتصاديًّا بالنظام الرأسمالي، والبعض منها من الدول الاشتراكية، والتي لم يخصها البحث بالتفصيل، إلا على سبيل المقارنة مع النظام الرأسمالي من بعض الأوجه؛ نظراً لخصوصية الفكر الاشتراكي، والذي لا يملك في الحقيقة نظرية للتوزيع لعدم وجود طبقات اجتماعية، ولبعده عن التطبيق في الأعم الأغلب من دول العالم المتقدم منها والنامي، فالتعرض للدول النامية في هذا التحليل، لا يجعلنا نخرج عن موضوع الدراسة في هذا المبحث.

توصيف التوزيع في النظام الرأسمالي:

يمكن حكم هذا النظام على نفسه من خلال الأسس الفلسفية، التي بني عليها النظام فكره الاقتصادي فيما يتعلق بالتوزيع في مجمله، وبالتوزيع الشخصي على وجه الخصوص، حيث تركزت هذه الأسس الفلسفية على مرتكزات التفاوت التالية:

١ـ الملكية لعوامل الإنتاج.

٢ـ الحافز الفردي.

٣ـ تأثير السوق.

وبعد تحليل هذا الفكر الاقتصادي، وفي محاولة لتوضيح ما انتهت إليه هذه الأسس الفلسفية نعرض الآتي:

النتيجة الأولى:

أن نظام الملكية الخاصة في الرأسمالية، هو النواة الأولى لصنع التفاوت بين الأفراد في الدخل الشخصي، إذ إن الملكية الخاصة هي المصدر المولد للدخل لمالكها، مما يترتب عليه الاختلاف بين الدخول الشخصية، بين من يكون دخله من عمله فقط، ومن

(١) المرجع السابق، ص٢٤٤ ـ ٢٤٩.

يكون دخله مشتقًا من العمل، إلى جانب الملكية، وبهذا يزيد التفاوت في الدخل طرديًا بزيادة الملكية.

هذا التفاوت لم يكن مقصوداً في الأساس الفلسفي للرأسمالية، ولكنه كان نتيجة طبيعية بسبب اعتناق هذا النوع من الملكية الخاصة، التي تؤدى إلى هذا التفاوت وارتباطه اللزومي بالرأسمالية[1].

النتيجة الثانية:

إن من طبيعة الحافز الفردي أن يدفع إلى التعامل مع المجهول، والذي لا يوجد له مآلاً، إلا التأثير في الدخول الشخصية بالتفاوت، والجرى وراء (ضربات الحظ)، التي تؤدى إلى المخاطر، فإما أن ينجح المشروع أو يفشل، وهذا التعرض لأى من المآلين، إنما يؤدى إلى إحداث التفاوت الحاد في الدخل، حيث تدور المشروعات في دائرة عدم التأكد، والذي يدور في دائرته التفاوت بلا محالة.

وبهذا يعتبر الحافز الفردي كأحد الأسس الفلسفية للرأسمالية، يلعب دوراً كبيراً في تفاوت الدخول الشخصية في المجتمعات الرأسمالية[2].

النتيجة الثالثة:

إن تحديد أثمان عوامل الإنتاج من خلال جهاز السوق، تعتريها انتقادات، تجنح بها في الواقع العملي، إلى ضرورة حدوث التفاوت في الدخل، حيث تظهر على النحو التالي:

١ـ إن تحديد السعر حتى في حالة سيادة سعر المنافسة، لا يخضع لما تحدده الندرة النسبية والإنتاجية الحدية، التي تحقق رفاهية المجتمع، وإنما يتحدد لتحقيق الرفاهية الخاصة وليس المجتمعية، حيث يبنى على الإنتاجية الاجتماعية، وليس على الإنتاجية الحدية.

٢ـ إذا ما تم افتراض تحقيق سعر المنافسة الذي يحقق رفاهية المجتمع، فإنه لا يتحقق في الواقع، بسبب تحكم مجموعة من القوى، لها القدرة على الإخلال بأوضاع المنافسة في السوق، وعندها يكون التوزيع في صالح تلك القوى المتحكمة، والتي تشكل الاحتكار.

(١) د/ رفعت العوضي، نظرية التوزيع في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص٢٤٧.
(٢) المرجع السابق، ص٢٥٥.

٣ـ يرى بعض المدافعين عن النظام الرأسمالي، أن هناك قوى مضادة، تستطيع تحقيق التوازن، والتي تتمثل في النقابات العمالية، والتي تؤثر في الإخلال بالمنافسة فيما يخص جانب عرض العمل، بجانب إخلال الاحتكار بالمنافسة من جانب الطلب، حيث تعمل على زيادة أسعار خدمات عنصر العمل، مما يعكس خللاً لأصحاب عناصر الإنتاج الأخرى، التي لا تملك مقاومة هذه الاحتكارات.

ولذلك فإن السوق في النظام الرأسمالي، أحد العوامل التي تلعب دوراً في صنع التفاوت، في المجتمعات الرأسمالية، وهذه النتيجة للتفاوت، بدورها لا يتعمدها النظام الرأسمالي، إنما هي نتاج الأخذ بالمذهب الفردي.

فالأسس الفلسفية للنظام الرأسمالي تحمل بذور التفاوت، كما أن سير النظام وأجهزته تؤدى إلى ازدياد حدته[1].

تعقيب:

إن هذه النتائج التي أنبتت في أرضها بذور التفاوت، حتى صارت حصاداً ينعم به البعض، ويتجرع حرمانه البعض، وعند التوجه إلى سبل العلاج لإعادة توزيع الدخل، والتي لا تعتمد على ثوابت تؤدى إلى التزام الفئات الغنية بإعانة الفئات الفقيرة، وإنما تخضع للرغبة الشخصية والتي تحكمها النزعة الفردية والأنانية، ولا حساب على أحد إذا انعدم تواجدها.

كذلك فإن البرامج الحكومية التي تضعها الدول موضع التنفيذ ورسم السياسات لتخفيض نسب الفقر، إنما تتعرض لعوائق داخلية سياسية واقتصادية من الصعب التحكم فيها، أو لوجود غياب للشفافية والرغبة الحقيقية في رفع المعاناة عن كاهل الشعوب، ومن جانب آخر تخضع لضغوط خارجية تتحكم في اقتصاد البلاد، كتدخل البنك الدولي، أو صندوق النقد الدولي.

ولهذا يحاول البحث أن يفتح توجهاً فكريًا آخر؛ لنري ماذا يفعل الفكر الاقتصادي الإسلامي في نظرته وفعالياته نحو تفاعله مع مشكلة التوزيع.

وهذا موضوع مناقشة المبحث الثاني.

(١) المرجع السابق، ص٢٥٩ – ٢٦١.